الأمم المتحدة

E/2022/55

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 April 2022
Arabic
Original: English

دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 – 22 تموز/يوليه 2022

البند 6 من جدول الأعمال

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لقرار الجمعية العامة 1/70، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عالمية عن الحالة الراهنة لأهداف التنمية المستدامة باستخدام مدخلات من أكثر من 50 منظمة دولية وإقليمية. والبيانات التي يتضمنها هذا التقرير مستمدة من المؤشرات الواردة في إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتمدته الجمعية في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر قرار الجمعية 313/71).

160622 010622 22-06472 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

1 - مع دخول العالم العام الثالث من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم تعد الآثار الكارثية للأزمة على حياة الناس وسبل عيشهم وعلى الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة موضع جدال في الوقت الراهن.

2 - وعلى الرغم من استمرار الفجوات في البيانات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، يبين هذا التقرير أن التقدم الإنمائي المستمر منذ سنوات وحتى عقود يُوقف أو يُعكس مساره[1]. فبحلول نهاية عام 2021، توفي أكثر من 5,4 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد-19، وتشير التقديرات إلى حدوث 15 مليون وفاة تقريبا فوق العدد المعتاد. وأرهقت النظم الصحية على مستوى العالم وتعطل توفير العديد من الخدمات الصحية الأساسية، مما شكل مخاطر صحية جسيمة وأدى إلى تقويض سنوات من التقدم المحرز في مكافحة الأمراض الفتاكة الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيعيش ما بين 75 مليون و 95 مليون شخص إضافيين في فقر مدقع في عام 2022 مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وضاع على بلايين الأطفال قدر كبير من التعليم المدرسي وانخفض مستوى أكثر من 100 مليون طفل آخر إلى ما دون الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة وفي مجالات أخرى من التعلم الأكاديمي. ويمكن أن يخسر هذا الجيل من الأطفال ما مجموعه 17 تريليون دولار من الإيرادات على مدى الحياة بالقيمة الحالية. وأدت معاناة النساء من فقدان الوظائف وزيادة الأعباء المرتبطة بالعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية والعنف العائلي إلى تأثرهن بالتداعيات الاجتماعية الاقتصادية للجائحة على نحو غير متناسب.

3 - وفي عام 2021، بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي، وزاد الناتج العالمي بنسبة 5,5 في المائة. غير أن المتحورات الجديدة لكوفيد-19 واستمرار انعدام المساواة في الحصول على اللقاحات، إلى جانب ارتفاع التضخم، والاختلالات الكبرى في سلاسل الإمداد، وحالات عدم اليقين على الصعيد السياساتي، والديون التي لا يمكن للبلدان النامية تحملها هي عوامل تسببت في تباطؤ الاقتصاد العالمي مرة أخرى في نهاية عام 2021.

4 - ويشهد العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام 1945، حيث كان يعيش ما يقرب من بليوني شخص في بلدان متأثرة بالنزاعات بحلول نهاية عام 2020. وبلغ العدد المطلق للاجئين في عام 2021 أعلى رقم سجل حتى الآن، واستمرت عمليات النزوح القسري، بل وازداد عدد اللاجئين. وستزداد الأعداد في ظل ما تسببه الحرب في أوكرانيا من واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في العصر الحديث. فبحلول نيسان/أبريل 2022، فر أكثر من 5,3 ملايين لاجئ من أوكرانيا، كان معظمهم من النساء والأطفال، وشرد 7,7 ملايين آخرين داخل البلد. وتقطعت السبل بـ 13 مليون شخص آخرين في مناطق النزاع. وإضافة إلى ذلك، يتسم الاتحاد الروسي وأوكرانيا بأنهما منتجان ومصدران كبيران للمواد الغذائية الرئيسية، والأسمدة، والمعادن، والطاقة. ويستأثر هذان البلدان بأكثر من نصف إمدادات العالم من زيت بذور عباد الشمس وحوالي 30 في المائة من القمح في العالم. ويستورد ما لا يقل عن 50 بلدا 30 في المائة من حاجتها من القمح على أقل تقدير من أوكرانيا أو الاتحاد الروسي، من بينها 36 بلدا تستورد ما لا يقل عن 50 في المائة من حاجتها من القمح، ومعظمها بلدان أفريقية أو من بين أقل البلدان نموا.

(1) يمكن الاطلاع على إطار المؤشرات، ومرفق إحصائي لهذا التقرير، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على https://unstats.un.org/sdgs/.

5 - ويتسبب النزاع في ارتفاع حاد في أسعار الأغذية والوقود والأسمدة، وتعطيل سلاسل الإمداد والتجارة العالمية، ويتسبب في حالة ضيق في الأسواق المالية. وقد تؤدي آثار النزاع إلى أزمة غذائية عالمية بالإضافة إلى أزمة اللاجئين وقد توجه ضربة كبيرة للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن الحرب يمكن أن تقلص النمو الاقتصادي العالمي بمقدار 0,9 نقطة مئوية في عام 2022 وأن تخلف آثارا على تدفقات المعونة. ومن حيث الجوهر، تصاب الجهات الأكثر تعرضا لأزمة الغذاء والطاقة والمال الثلاثية الأبعاد بأكبر الأضرار.

6 - ويخلف تغير المناخ آثارا ملموسة بالفعل في جميع أنحاء العالم وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى الاستمرار في تأخير الانتقال الذي تمس الحاجة إليه إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة. وبينما أدى التباطؤ الاقتصادي وعمليات الإغلاق الشامل في سياق جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض مؤقت في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2020، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة بنسبة 6,0 في المائة في ظل انتعاش الطلب على الفحم والنفط والغاز مع تعافي الاقتصاد في عام 2021. واستنادا إلى الالتزامات الوطنية الحالية، من المتوقع أن تزيد الانبعاثات العالمية بنسبة 14 في المائة تقريبا خلال العقد الحالي، مما قد يؤدي إلى كارثة مناخية ما لم تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني معا لاتخاذ إجراءات فورية.

7 - وتعرض الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي نواجهها - جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ وآثار النزاع في أوكرانيا وأماكن أخرى- مجرد إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 لخطر كبير. وهناك حاجة ملحة إلى بذل جهود إنقاذ من أجل إحداث تغيير سريع في المسار استنادا إلى تدابير شاملة لمواجهة هذه الأزمات العالمية المترابطة وتجديد الالتزام بتعددية الأطراف والتعاون الدولي على نحو ما تدعو إليه وثيقة "خطتنا المشتركة".

8 - ولتهيئة سبل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل العودة إلى المسار الصحيح والحفاظ على الهدف المتمثل في حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، ثمة حاجة إلى الاستفادة من الفرصة التي يتيحها تعافي الاقتصاد لاعتماد مسارات إنمائية منخفضة الكربون ومرنة وشاملة للجميع من شأنها أن تقلل من انبعاثات الكربون، وأن تؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحويل النظم الغذائية، وإيجاد فرص عمل أفضل، والدفع قدما نحو الانتقال إلى اقتصاد أكثر عدلا وشمولا للجميع ومراعاة للبيئة.

9 - وبالترادف مع ذلك، يجب مضاعفة الجهود على وجه السرعة للتصدي للجائحة، ويجب أن يُستهدف تطعيم 70 في المائة من الناس في جميع البلدان بحلول منتصف عام 2022. وللقيام بذلك، يتعين معالجة عدم المساواة في الحصول على اللقاحات من خلال ضمان قيام جميع البلدان وجميع الشركات المصنعة بتعليق براءات الاختراع، وإعطاء الأولوية في الإمداد باللقاحات لركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (كوفاكس) وتهيئة الظروف اللازمة للإنتاج المحلي للاختبارات واللقاحات والعلاجات.

10 - وسيتطلب التعافي من الجائحة وإنقاذ أهداف التنمية المستدامة أيضا تحولا كاملا في الهيكل المالي وهيكل الديون على الصعيد الدولي. ويلزم اتخاذ إجراءات ملموسة ومنسقة على المدى القريب لتزويد البلدان بحيز مالي وسيولة كافيين، بطرق من بينها إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان

المحتاجة، وتوفير سبل تخفيف عبء الديون بطريقة فعالة، والقيام في الوقت نفسه بتعليق أو إلغاء جميع الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي. وعلى المدى الطويل، سيتطلب ذلك خفض تكلفة الاقتراض في السوق، وإدراج بنود تتعلق بالكوارث في عقود الديون لحماية البلدان من الصدمات في المستقبل، ومواءمة جميع أشكال التمويل مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيتطلب بناء اقتصاد عالمي يعمل لصالح الجميع عقدا اجتماعيا جديدا لإعادة بناء الثقة، وتجميع الموارد من أجل توفير المنافع العامة على الصعيد العالمي. وسيتطلب ذلك أيضا إعادة التفكير بصورة جذرية فيما يتعلق بالمهارات اللازمة لاقتصاد الغد. وفي هذا الصدد، يمكن لأنشطة مؤتمر قمة تحويل التعليم الذي سأعقده في أيلول/سبتمبر 2022، ومؤتمر القمة الذي يعقد مرة كل سنتين ومسارات العمل لـ "خطتنا المشتركة" مثل المسرع العالمي لفرص العمل والحماية الاجتماعية، والعمل المتعلق بالشؤون الجنسانية وإدماج الشباب، أن تسهم جميعها في تجديد العقد الاجتماعي.

11 - وفي سياق كل هذه التحديات، يتسم تحسين القدرات في مجال البيانات بالأهمية الأساسية. وإذ يحرز تقدم كبير في بناء نظم بيانات ونظم إحصائية أقوى لرصد أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات. وتجعل الفجوات من حيث التغطية الجغرافية وحسن التوقيت ومستويات تصنيف المؤشرات العالمية من الصعب الإلمام على نحو كامل بوتيرة التقدم والاختلافات بين المناطق ومعرفة من يُترك خلف الركب. وسيكون من الأهمية بمكان زيادة الاستثمار وتعزيز القدرات في مجال البيانات في استباق الأزمات والشروع في اتخاذ تدابير مبكرة للتصدي لها، وتوقع الاحتياجات المستقبلية، والحيلولة دون تحول الأزمات إلى نزاعات شاملة، وتصميم الإجراءات العاجلة اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

12 - ونحن نمر بمنعطف خطير في هذه اللحظة الحرجة. فإما أن نفشل في الوفاء بالتزاماتنا بدعم الفئات الأكثر ضعفا في العالم، أو أن نشحذ معا جهودنا لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تقدم ملموس لصالح الناس والكوكب بحلول عام 2030 من خلال تكثيف عملنا لإحداث تحول في الهيكل المالي الدولي، ودفع التحولات الاقتصادية الرئيسية وتجديد العقد الاجتماعي، والاستثمار في نظم البيانات.

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

13 - أدى تأثير جائحة كوفيد-19 إلى انتكاس التقدم المطرد المحرز على مدى السنوات الـ 25 الماضية على صعيد الحد من الفقر. ويزيد ارتفاع التضخم وآثار الحرب في أوكرانيا من تفاقم هذا الانتكاس غير المسبوق. وتشير التقديرات إلى أن هذه الأزمات مجتمعة ستؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2022 إلى ما بين 75 و 95 مليون مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. واتخذت جميع البلدان تقريبا تدابير جديدة في الأجل القصير على صعيد الحماية الاجتماعية لمواجهة أزمة كوفيد-19 لحماية صحة الناس ووظائفهم ومداخيلهم. وإذا استمرت هذه التدابير، فإنها ستوفر المساعدة اللازمة للفقراء وستساعدهم على الخروج من دائرة الفقر.

14 - وفي الفترة بين عامي 2015 و 2018، واصل الفقر العالمي انخفاضه التاريخي، حيث انخفض معدل الفقر العالمي من 10,1 في المائة في عام 2015 إلى 8,6 في المائة في عام 2018. وتشير التوقعات الآنية إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى ارتفاع معدل الفقر العالمي بشكل حاد من 8,3 في المائة في عام 2019 إلى 9,2 في المائة في عام 2020، وهو ما يمثل أول زيادة في الفقر المدقع منذ عام 1998

وأكبر زيادة له منذ عام 1990 ويشكل انتكاسة في معدل الحد من الفقر تعود به نحو ثلاث سنوات إلى الوراء. وكانت الخسائر أشد فداحة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، حيث انتكس معدل الحد من الفقر فيها بما يراوح بين ثماني وتسع سنوات. ورغم أنه من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر إلى 8,7 في المائة في عام 2021، فما زال مستواه يفوق ما كان عليه قبل الجائحة.

15 - وفي عام 2020، وللمرة الأولى منذ عقدين، ارتفعت نسبة العمال الذين يعيشون مع أسرهم تحت الخط الدولي للفقر على مستوى العالم، من 6,7 في المائة في عام 2019 إلى 7,2 في المائة، مما يعني أن 8 ملايين عامل إضافي زج بهم إلى براثن الفقر. وعلى الرغم من أن معدل العمال الفقراء انخفض بشكل طفيف في عام 2021 إلى 6,9 في المائة، فقد ظل أعلى من معدل ما قبل الجائحة.

16 - وبحلول عام 2020، لم يكن سوى 47 في المائة من سكان العالم مشمولين فعلياً بنظام واحد على الأقل من نظم الاستحقاقات النقدية في إطار الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى ترك 4,1 بلايين شخص دون حماية. واستجابة لأزمة كوفيد-19، أعلن 209 من البلدان والأقاليم عن أكثر من 700 1 من تدابير الحماية الاجتماعية (معظمها قصير الأجل).

17 - واستنادا إلى التقارير الواردة من 80 بلدا بشأن الكوارث من جميع المصادر، بما في ذلك كوفيد-19، بلغ معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث في عام 2020 ما قدره 5,74 شخص لكل 000 100 نسمة. وبينما يعكس هذا الرقم نقصا كبيرا في الإبلاغ، فهو يتناقض بالفعل بشكل صارخ مع الرقم المتعلق بالفترة 2015-2019، عندما بلغ متوسط معدل الوفيات المرتبطة بالكوارث 0,93 شخص لكل 000 100 نسمة. وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 8 في المائة من الوفيات المرتبطة بالكوارث في عام 2020 كانت بسبب جائحة كوفيد-19، التي كانت مسؤولة عن حدوث تراجع كبير في اتجاه انخفاض الوفيات المرتبطة بالكوارث منذ بداية العقد.

18 - وبينما كانت البلدان تتصدى للأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، أبلغ 33 بلدا عن خسائر اقتصادية مباشرة في عام 2020 بسبب كوارث أخرى بلغت قيمتها 16,55 بليون دولار، وهو ما مثل 0,14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وإلى جانب الخسائر النقدية المتصلة بالكوارث، أبلغت عدة بلدان عن خسائر في قطاعات الإسكان والبنى التحتية الحيوية وغيرها من القطاعات.

19 - وانخفض الإنفاق على التعليم في عام 2020 ولكنه انتعش مرة أخرى في عام 2021 مع إعادة فتح المدارس. وانخفضت القيمة الوسيطة لنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من 13,5 في المائة في عام 2019 إلى 12,6 في المائة في عام 2020، ثم ارتدت مرة أخرى إلى 14,6 في المائة في عام 2021.

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

20 - في الفترة الواقعة بين عام 2014 وبداية الجائحة، ظل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ومن انعدام الأمن الغذائي يرتفع تدريجيا. وقد دفعت أزمة كوفيد-19 بتلك المعدلات المتزايدة إلى مزيد من الارتفاع. وتؤدي الحرب في أوكرانيا إلى زيادة تعطل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية وخلق أكبر أزمة غذاء عالمية منذ الحرب العالمية الثانية. وأدت جائحة كوفيد-19 أيضا إلى تفاقم جميع أشكال سوء التغذية، ولا سيما لدى الأطفال.

21 - وفي عام 2020، كان ما بين 720 و 811 مليون شخص يعانون من الجوع على مستوى العالم، وهو ما مثل زيادة قدرها 161 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وفي عام 2020 أيضا، كان أكثر من 30 في المائة - أي عدد مذهل بلغ 2,4 بليون شخص - يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو حاد، ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على الغذاء الكافي بانتظام. وهذا يمثل زيادة قدرها حوالي 320 مليون شخص في غضون عام واحد فقط.

22 - وعلى الصعيد العالمي، كان 149,2 مليون طفل دون سن الخامسة، أو 22,0 في المائة، يعانون من التقزم (انخفاض الطول بالنسبة لأعمارهم) في عام 2020[2]، بعد أن انخفضت النسبة من 24,4 في المائة في عام 2015. غير أن هذه الأرقام قد ترتفع نتيجة لاستمرار العوائق التي تحول دون الحصول على الأطعمة المغذية وخدمات التغذية الأساسية خلال الجائحة، وقد يستغرق الأمر سنوات قبل ظهور الأثر الكامل للجائحة. ولتحقيق غاية خفض عدد الأطفال المصابين بالتقزم بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2025، يجب أن يتضاعف معدل الانخفاض الحالي البالغ 2,1 في المائة سنويا ليصل إلى 3,9 في المائة سنويا من خلال الجهود العالمية.

23 - وفي عام 2020[2]، أثر الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول) على 45,4 مليون طفل دون سن الخامسة (6,7 في المائة) وأثرت زيادة الوزن على 38,9 مليون طفل دون سن الخامسة (5,7 في المائة). وسيكون الهزال أحد أكثر الحالات تأثرا بجائحة كوفيد-19 على المدى القصير؛ وربما زاد عدد الأطفال الذين ظلوا يعانون من الهزال عما هو مقدر حاليا بنسبة 15 في المائة، بسبب تدهور ثروة الأسر المعيشية وحالات الانقطاع في توافر الأطعمة المغذية وخدمات التغذية الأساسية والخلل الذي أصاب القدرة على تحمل تكاليفها. وقد ترتفع أيضا زيادة الوزن لدى الأطفال في بعض البلدان التي حلت فيها الأغذية غير الصحية محل المواد الغذائية الطازجة والمغذية وحدت فيها القيود المفروضة على التنقل من فرص النشاط البدني لفترات طويلة.

24 - ويزيد فقر الدم لدى النساء من احتمال حدوث نتائج سلبية فيما يخص صحة الأمهات والمواليد. ومنذ عام 2015، ظل معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي في سن الإنجاب ثابتا على مستوى العالم، حيث كان أكثر من نصف بليون امرأة تراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما مصابات بفقر الدم في عام 2019، وهو ما يمثل معدل انتشار قدره 29,9 في المائة (29,6 في المائة بين النساء غير الحوامل و 36,5 في المائة بين النساء الحوامل).

25 - وفي ثلاثة أرباع العدد المحدود من البلدان التي تتوافر لديها بيانات، يقل متوسط الدخل السنوي لصغار منتجي الأغذية عن نصف ما يقابله لدى كبار منتجي الأغذية. وبالمثل، لا تزال إنتاجية العمل لصغار منتجي الأغذية متأخرة عن إنتاجية العمل لكبار المنتجين. وفي صفوف صغار منتجي الأغذية، يقل بصورة منهجية دخل وحدات الإنتاج التي ترأسها نساء عن دخل الوحدات التي يرأسها رجال، إذ يبلغ في نصف البلدان ما بين 50 و 70 في المائة من دخل الوحدات التي يرأسها رجال.

26 - ولا يزال العالم بعيدا عن بلوغ هدف الحفاظ على التنوع الوراثي لحيوانات المزارع والحيوانات الداجنة، سواء في المزارع والحقول أو في مصارف الجينات. ولا تزال حالة الخطر المحيق بـ 62 في المائة

(2) لا تعكس تقديرات عام 2020 الأثر الكامل لجائحة كوفيد-19، حيث لم يتم جمع بيانات استقصاء الأسر المعيشية عن قامة الأطفال وعمرهم في ذلك العام بسبب سياسات التباعد البدني.

من سلالات الماشية المحلية غير معروفة. ومن بين العدد المحدود من سلالات الماشية المحلية التي شملتها الدراسة الاستقصائية، يعتبر 72 في المائة معرضا لخطر الانقراض. وفي الوقت نفسه، لا تكفي المواد الموجودة في مصارف الجينات، في حالة الانقراض، سوى لإعادة تشكيل 277 من سلالات الماشية المحلية من أصل المجموع العالمي البالغ 704 7 سلالات.

27 - وزادت حصة البلدان المثقلة بأعباء ارتفاع أسعار المواد الغذائية زيادة حادة من 16 في المائة في عام 2019 إلى 47 في المائة في عام 2020، بعد أن كانت مستقرة نسبيا منذ عام 2016، مما يعكس بشكل رئيسي الاتجاهات في الأسواق الدولية. وارتفعت الأسعار الدولية للمواد الغذائية ارتفاعا حادا في النصف الثاني من عام 2020، فقابلت بأكثر مما يكفي الانخفاضات في الأشهر الخمسة الأولى من العام، وتعزز هذا الارتفاع بزيادة الطلب الدولي على الحبوب والزيوت النباتية والسكر ومنتجات الألبان بسبب تخفيف التدابير التقييدية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وفي الأسواق المحلية، مورست ضغوط تصاعدية أيضا بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والمدخلات الزراعية، فضلا عن الاختناقات اللوجستية وحالة عدم اليقين التي سادت الأسواق.

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

28 - بحلول نيسان/أبريل 2022، أصاب فيروس كورونا المسبب لكوفيد-19 أكثر من 500 مليون شخص وقتل أكثر من 6,2 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تشير أحدث التقديرات إلى أن العدد العالمي للوفيات الزائدة التي تعزى بشكل مباشر وغير مباشر إلى كوفيد-19 يمكن أن يصل إلى ثلاثة أضعاف هذا الرقم. وقد أدت الجائحة إلى تعطيل الخدمات الصحية الأساسية بشدة، وتقصير العمر المتوقع، وتفاقم أوجه عدم الإنصاف بين البلدان والشعوب في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، مما هدد بالنكوص عن سنوات من التقدم المحرز في بعض المجالات الصحية. وعلاوة على ذلك، انخفضت التغطية بالتطعيم لأول مرة منذ 10 سنوات وزادت الوفيات الناجمة عن السل والملاريا.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل

29 - وفقا لبيانات الفترة من عام 2015 إلى عام 2021، وقع 84 في المائة من الولادات في جميع أنحاء العالم بمساعدة اختصاصيين صحيين مؤهلين، من بينهم أطباء وممرضات وقابلات، مما يمثل زيادة مقارنة بنسبة الـ 77 في المائة التي سجلت في الفترة 2008-2014. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقل التغطية بمقدار 20 نقطة مئوية. ولا تعكس البيانات المتاحة ما كان لجائحة كوفيد-19 من تأثير على انقطاع الخدمات قد يؤدي إلى تقويض المكاسب التي تحققت على مدى العقود الماضية.

30 - وانخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 14 في المائة، من 43 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2015 إلى 37 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2020، في حين انخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال حديثي الولادة إلى 17 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2020 من 19 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2015، أي بانخفاض نسبته 12 في المائة. وحتى مع هذا التقدم، توفي 5 ملايين طفل قبل أن يبلغوا عامهم الخامس في عام 2020 وحده، وهو ما يمثل انخفاضا من 5,9 ملايين طفل في عام 2015. وحدث ما يقرب من نصف هذه الوفيات، أي 2,4 مليون حالة وفاة، في الشهر الأول من الحياة.

31 - واستقرت نسبة النساء اللواتي هن في سن الإنجاب (15-49 سنة) ممن لبيت احتياجاتهن المتعلقة بتنظيم الأسرة من خلال استخدام وسائل منع الحمل الحديثة عند حوالي 77 في المائة في الفترة الواقعة بين عامي 2015 و 2022، في حين شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر زيادة - بلغت ما يقرب من 5 نقاط مئوية. وقد تؤدي جائحة كوفيد-19 المستمرة إلى عكس هذا الاتجاه بسبب حالات تعطل سلاسل الإمداد وانخفاض فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

32 - وانخفض المعدل العالمي للولادات لدى المراهقات من 56 ولادة لكل 000 1 مراهقة تراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة في عام 2000 إلى 45 ولادة في عام 2015 و 41 ولادة في عام 2020. وتحدث أكبر الانخفاضات في وسط وجنوب آسيا، من 70 ولادة لكل 000 1 مراهقة في عام 2000 إلى 24 ولادة في عام 2020. ويشيع الإنجاب المبكر بين المراهقات في الفئة العمرية من 10 إلى 14 عاما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدرجة تفوق كثيرا شيوعه في أجزاء أخرى من العالم.

الأمراض المعدية

33 - تشير التقديرات إلى أن عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بلغ 1,5 مليون حالة في عام 2020 وبلغ عدد الوفيات الناجمة عن أسباب مرتبطة بالإيدز 000 680 حالة وفاة في نفس العام. وشهد عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي انخفاضا بنسبة 39 في المائة في الفترة الواقعة بين عامي 2010 و 2020، وهو ما يقل كثيرا عن هدف الـ 75 في المائة الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام 2016. وتؤدي التدابير الرامية إلى إبطاء انتشار جائحة كوفيد-19 والضغوط الإضافية التي فرضتها الجائحة الجديدة على النظم الصحية إلى تعطيل الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

34 - وفي عام 2020، أصيب ما يقدر بنحو 10 ملايين شخص بمرض السل في جميع أنحاء العالم. وحدث ارتفاع في الوفيات الناجمة عن السل لأول مرة منذ عقد من الزمن بسبب جائحة كوفيد-19، من 1,2 مليون في عام 2019 إلى 1,3 مليون في عام 2020 (باستثناء الوفيات الناجمة عن السل لدى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وينخفض عدد حالات الإصابة بالسل بمعدل يبلغ حوالي 2 في المائة سنويا، وهو أبطأ بكثير من معدل الانخفاض السنوي الذي تراوح بين 4 و 5 في المائة والذي كان مطلوبا لتحقيق الأهداف المرحلية لاستراتيجية القضاء على السل لعام 2020. وفي الفترة الواقعة بين عامي 2018 و 2020، وصل علاج السل إلى 20 مليون شخص، أي أنه لم يتجاوز نصف الهدف العالمي.

35 - وكان هناك ما يقدر بنحو 241 مليون حالة إصابة بالملاريا و 000 627 حالة وفاة بالملاريا في جميع أنحاء العالم في عام 2020. وهذا يمثل زيادة في عدد الحالات بلغت حوالي 14 مليون حالة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 وزيادة في عدد حالات الوفاة بمقدار 000 69 حالة. وارتبط نحو ثلثي الوفيات الإضافية بحالات تعطل تقديم خدمات مكافحة الملاريا أثناء الجائحة. وكانت أفريقيا موطنا لـ 95 في المائة من حالات الملاريا و 96 في المائة من الوفيات الناجمة عن الملاريا.

36 - وبالرغم من حالات التعطل الشديد في توفير الخدمات الصحية بسبب جائحة كوفيد-19، انخفض العدد العالمي للأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج والرعاية فيما يتعلق بالأمراض المدارية المهملة من

2,19 بليون في عام 2010 إلى 1,73 بليون في عام 2020. ومن الجدير بالذكر أن 48 في المائة من مجموع سكان أقل البلدان نموا احتاجوا إلى العلاج والرعاية فيما يتعلق بالأمراض المدارية المهملة في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا من النسبة البالغة 79 في المائة المسجلة في عام 2010.

الأمراض غير السارية والصحة العقلية والمخاطر البيئية

37 - على الصعيد العالمي، نتج 74 في المائة من جميع الوفيات في عام 2019 عن أمراض غير سارية. وانخفض احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية (وهي أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة) بين سني الثلاثين والسبعين من 19,9 في المائة عام 2010 إلى 17,8 في المائة عام 2019. ولا يكفي معدل الانخفاض هذا لتحقيق الغاية المشمولة بهدف التنمية المستدامة.

38 - وانخفضت معدلات تعاطي التبغ في 150 بلدا، مما ساهم في انخفاض متوسط معدل الانتشار العالمي من 24,4 في المائة في عام 2015 إلى 22,3 في المائة في عام 2020. وتراوحت معدلات تعاطي التبغ في 15 بلدا بين الثبات ومواصلة الارتفاع.

39 - وانخفض معدل الوفيات بالانتحار في العالم بنسبة 29 في المائة، من 13,0 حالة وفاة لكل 000 100 نسمة في عام 2000 إلى 9,2 حالات لكل 000 100 نسمة في عام 2019. وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة لا تظهر زيادة في معدلات الانتحار خلال الأشهر الأولى من أزمة كوفيد-19، كان للجائحة تأثير شديد على الصحة العقلية للأشخاص ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وشهد عام 2020 زيادة بنسبة 25 في المائة في انتشار القلق والاكتئاب في جميع أنحاء العالم.

النُّظم الصحية والتمويل

40 - انخفضت تغطية الرضع بالتطعيم إلى 83 في المائة في عام 2020 بعد أن كانت 86 في المائة في عام 2019. وأدت جائحة كوفيد-19 وحالات التعطل المرتبطة بها إلى حرمان 22,7 مليون طفل من اللقاحات، وهو ما يسجل زيادة قدرها 3,7 ملايين طفل عن عام 2019 وأعلى رقم منذ عام 2005. وعلاوة على ذلك، لم يتلق 17,1 مليون طفل اللقاحات من خلال برنامج التطعيم الاعتيادي، وهو ما يمثل زيادة من 13,6 مليون طفل. والحصبة هي مرض شديد العدوى ولا تكفي مستويات التغطية الحالية البالغة 70 في المائة بجرعتين من اللقاح لمنع حالات تفشي الحصبة والمرض والعجز والوفيات الناجمة عن المضاعفات المرتبطة بالمرض. ويستهدف لقاح فيروس الورم الحليمي البشري المستخدم لمنع سرطان عنق الرحم الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 9 و 14 عاما، وتم توفيره في 111 بلدا في عام 2020، ولكنه لم يصل إلى أفقر البلدان بعد.

41 - وزادت عمليات تحسين الخدمات الصحية الأساسية، التي تقاس بمؤشر تغطية الخدمات في إطار التغطية الصحية الشاملة، من متوسط عالمي قدره 45 من أصل 100 في عام 2000 إلى 67 من أصل 100 في عام 2019، وبلغت أعلى معدلاتها في أوروبا وأمريكا الشمالية (81) وأدنى معدلاتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (45). ومن المرجح أن توقف الجائحة التقدم المستمر المحرز على مدى السنوات الـ 20 الماضية في توسيع نطاق تغطية الخدمات، نظرا لأن النظم الصحية تواجه تحديات فيما يتعلق بضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية.

42 - وحتى قبل تفشي الجائحة، كانت النسبة العالمية للسكان الذين تجاوز إنفاقهم الصحي من أموالهم الخاصة 10 في المائة من ميزانية أسرهم المعيشية آخذة في الارتفاع، حيث تجاوزت 13 في المائة. وفي ظل اجتماع الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، من المرجح أن يواجه الناس قيودا مالية أكبر تعوق إمكانية الحصول على الرعاية، ومن المرجح أن تزداد المصاعب المالية سوءا بين أولئك الذين ينفقون من أموالهم الخاصة على الصحة، لا سيما بين الفئات السكانية المحرومة أصلا.

43 - ويظل العاملون في مجال الصحة والرعاية في الخطوط الأمامية لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير 2020 وأيار/مايو 2021، ربما تكون الجائحة قد أودت بحياة 500 115 من العاملين في مجال الصحة والرعاية على الصعيد العالمي.

44 - وتظهر بيانات الفترة 2014-2020 أن كثافة العاملين في مجال التمريض والقبالة لا تزال في أعلى مستوياتها في أمريكا الشمالية، حيث بلغت أكثر من 152 لكل 000 10 نسمة، وهو ما يقرب من 4 أمثال المتوسط العالمي للعاملين في مجال التمريض والقبالة البالغ 40 لكل 000 10 نسمة ويتجاوز متوسط الكثافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار 15 مثلا ويزيد عن المتوسط الخاص بشمال أفريقيا وجنوب آسيا بمقدار 8 أمثال. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في كثافة الأطباء لكل 000 10 نسمة على الصعيد العالمي، لا تزال أوجه التفاوت بين المناطق مرتفعة، حيث يقدر عدد الأطباء في أوروبا، على سبيل المثال، بنحو 40 طبيبا لكل 000 10 نسمة مقارنة بطبيبين فقط لكل 000 10 نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

45 - تسبب تفشي كوفيد-19 في أزمة عالمية في مجال التعليم. فقد تأثر معظم نظم التعليم في العالم بشدة من جراء حالات تعطل التعليم وواجه تحديات غير مسبوقة. وكان لحالات إغلاق المدارس بسبب الجائحة عواقب مدمرة على تعلم الأطفال ورفاههم. وتشير التقديرات إلى أن 147 مليون طفل فاتهم أكثر من نصف دروسهم داخل الفصل على مدى العامين الماضيين. ويمكن أن يخسر هذا الجيل من الأطفال ما مجموعه 17 تريليون دولار من الإيرادات على مدى الحياة بالقيمة الحالية. وأثرت حالات إغلاق المدارس على الفتيات والأطفال من الفئات المحرومة، وممن يعيشون في المناطق الريفية، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال من الأقليات الإثنية بدرجة فاقت تأثيرها على أقرانهم.

46 - وارتفعت نسبة الشباب الذين أتموا المرحلة الثانوية العليا من 54 في المائة في عام 2015 إلى 58 في المائة في عام 2020، وتباطأ معدل إتمام هذه المرحلة مقارنة بالتقدم المحرز في فترة السنوات الخمس السابقة. ومن السابق لأوانه التنبؤ بتأثير جائحة كوفيد-19 على إتمام الدراسة في هذه المرحلة. وتشير المؤشرات المبكرة الواردة من البلدان المنخفضة الدخل والمستندة إلى دراسات استقصائية أجريت عبر الهاتف إلى انخفاض طفيف في المواظبة عند العودة إلى المدرسة، ولكنها تشير إلى زيادة أكبر في الرسوب، مما قد يزيد من معدلات التسرب في السنوات المقبلة.

47 - وتشير البيانات المستقاة من 73 بلدا (معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) للفترة 2013-2021 إلى أن حوالي 7 من كل 10 أطفال تراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات ينمون بطريقة سليمة، ولا توجد فروق كبيرة بينهم حسب نوع جنس الطفل.

48 - وارتفع معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي باطراد في السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19، من 69 في المائة في عام 2010 إلى 75 في المائة في عام 2020، ولكن مع تفاوت كبير بين البلدان (حيث تراوح المعدل بين رقم منخفض قدره 13 في المائة وما يقرب من 100 في المائة). وتهدد جائحة كوفيد-19 هذا التقدم، حيث إن تلاميذ المدارس الملتحقين بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والصفوف المبكرة، وخاصة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، هم الأكثر تضررا من تعطل التعليم. وفي معظم البلدان، أغلقت مرافق ومدارس التعليم المبكر جزئيا أو كليا لأكثر من عام دراسي كامل.

49 - واستنادا إلى بيانات الفترة 2016-2018، فإن معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين في الأشهر الـ 12 السابقة فيما بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتوافر لديها بيانات يبلغ عادة حوالي 5 في المائة أو أقل مقارنة بمعدل يزيد على 40 في المائة في بلدان أمريكا الشمالية والعديد من البلدان الأوروبية.

50 - وكثيرا ما يشار إلى عدم كفاية المهارات كعائق أمام الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستنادا إلى بيانات الفترة 2017-2020، تمكن أكثر من 70 في المائة من الأفراد في ما لا يزيد عن 10 في المائة من البلدان في الأشهر الثلاثة الأخيرة من تنفيذ أحد الأنشطة التي تكوّن مهارات أساسية مثل إرسال بريد إلكتروني مع ملف مرفق. وفي 15 في المائة فقط من البلدان، يتمتع أكثر من 40 في المائة من الناس بمهارات عادية من قبيل إعداد عرض إلكتروني باستخدام برامجيات العرض.

51 - وعلى الرغم من التحسينات، لا تزال أوجه التفاوت في المشاركة التعليمية والنتائج التعليمية قائمة. ولا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة بالنسبة للعديد من المؤشرات. فعلى سبيل المثال، لم يحقق معظم البلدان التي تتوافر لديها بيانات تكافؤاً بين الجنسين فيما يتعلق بنسبة الأطفال الذين يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة في تعلم القراءة وفي معدل إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. فبالنسبة لمعدل إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، لم يحقق التكافؤ بين المناطق الريفية والحضرية سوى سدس البلدان التي تتوافر لديها بيانات، ويكاد ألا يوجد بلد واحد حقق التكافؤ بين أطفال أغنى الأسر المعيشية وأطفال أفقرها.

52 - ولا تزال البنية التحتية الأساسية للمدارس بعيدة كل البعد عن أن تكون ذات طابع عالمي. ففي عام 2020، لم يكن بإمكان ما يقرب من ربع المدارس الابتدائية على مستوى العالم الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية. وتقل الأرقام كثيرا فيما يتعلق بمرافق أخرى من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية المكيَّفة مع الإعاقة، حيث لا تتوافر إمكانية الاستفادة منها إلا في نحو 50 في المائة من المدارس الابتدائية. ومن المرجح أن تكون حصص أقل البلدان نموا من هذه الأرقام أقل بكثير، حيث تراوح بين ما يقرب من نصف المتوسط العالمي وثلثيه. وخلال الجائحة العالمية، كانت المدارس في المناطق المحرومة نسبيا أقل تجهيزا للحفاظ على سلامة الأطفال والموظفين.

53 - وفي عام 2020، كان هناك حوالي 12 مليون من معلمي مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية، و 33 مليون من معلمي المدارس الابتدائية و 38 مليون من معلمي المدارس الثانوية يعملون في فصول دراسية في جميع أنحاء العالم، ودُرّب 83 في المائة من معلمي المدارس الابتدائية والثانوية.

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

54 - لا يمضي العالم على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030 وقد تواصل دفعه بعيدا عن ذلك المسار بفعل التداعيات الاجتماعية الاقتصادية للجائحة. ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب، ويعانين من فقدان الوظائف وسبل العيش، وانحراف التعليم عن مساره، وزيادة أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف العائلي. وبلغ عدد النساء اللواتي تراوح أعمارهن بين 25 و 54 عاما ممن لديهن أولاد صغار في المنزل، الموجودات خارج القوة العاملة، أكثر من 100 مليون على مستوى العالم في عام 2020، بما في ذلك أكثر من مليوني امرأة غادرن القوة العاملة بسبب الضغوط المتزايدة لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وواجهت خدمات صحة المرأة حالات تعطل رئيسية وأدت إلى تقويض الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن القيادة التي تمارسها المرأة في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 فعالة وشاملة للجميع، فإن المرأة مستبعدة من مناصب صنع القرار. وإضافة إلى ذلك، لا تملك بلدان عديدة نظما شاملة لتتبع الميزانيات المخصصة للمساواة بين الجنسين، مما يحد من تخصيص الموارد العامة لتنفيذ القوانين والسياسات. ويجب تعزيز الجهود من أجل ضمان أن تنهض القوانين والسياسات والميزانيات والمؤسسات بالمساواة بين الجنسين.

55 - ولا تزال القوانين التمييزية والثغرات القانونية تمنع النساء من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهن. ووفقا لبيانات عام 2020 الواردة من 95 بلدا وإقليما، تبين أن أكثر من نصفها لا يخصص حصصا للنساء في البرلمان الوطني؛ وفي حين يعتمد 83 في المائة منها التزامات في الميزانية بتنفيذ تشريعات تتصدى للعنف ضد المرأة، لا يزال 63 في المائة منها يفتقر إلى قوانين تعرّف الاغتصاب بالاستناد إلى معيار الرضا. وعلى الرغم من أن أكثر من 90 في المائة منها يحظر التمييز في العمل على أساس نوع الجنس، فإن نصفها تقريبا ما زال يُقيد عمل النساء في بعض الوظائف أو القطاعات، وما يقرب من ربع البلدان لم يمنح المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في الدخول في علاقة الزواج والشروع في إجراءات الطلاق.

56 - وينتشر العنف ضد النساء والفتيات في جميع البلدان ويؤثر على النساء من جميع الأعمار. وفي عام 2018، على الصعيد العالمي، تعرضت أكثر من امرأة واحدة من كل أربع نساء (26 في المائة) ممّن دخلن في علاقة مع شريك من أي نوع بعمر 15 عاما أو فوق، أو ما يبلغ مجموعه 641 مليون امرأة، لعنف جسدي و/أو جنسي على يد زوج أو عشير مرة واحدة على الأقل في حياتهن. وثمة حاجة ماسة إلى بيانات عن العنف الذي تتعرض له المسنات، بما في ذلك عن أشكال معينة مثل تقييدهن أو نبذهن أو إهمالهن، ولكنها لا تزال عير متوافرة عموما. ولا يجسد سوى أقل من 10 في المائة من البيانات المقبولة عن عنف العشير مدى انتشار هذا الشكل من العنف ضد النساء في سن الخمسين أو أكثر.

57 - وقد تزوجت واحدة من كل خمس شابات في جميع أنحاء العالم (19 في المائة) في مرحلة الطفولة في عام 2021. وزواج الأطفال هو الأكثر شيوعا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي منطقة كان التقدم فيها طفيفا، تليها جنوب آسيا، التي شهدت انخفاضات أكبر. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل

انتشـــار زواج الأطفال بنحو 10 في المائة في الســـنوات الخمس الماضـــية. ومع ذلك، فإن الآثار العميقة المترتبة على جائحة كوفيد-19 تهدد هذا التقدم، إذ إن ما يصل إلى 10 ملايين فتاة إضافية سيكُنّ عرضة لخطر زواج الأطفال في العقد القادم بسبب الجائحة.

58 - وقد أثبتت ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أنها ممارسة راسخة للغاية، على الرغم من الجهود الممتدة لما يقرب من قرن من الزمن للقضـــاء عليها. ويبلغ عدد النســـاء والفتيات اللواتي تعرضـــن لتشويه أعضائهن التناسلية ممن هن على قيد الحياة اليوم 200 مليون على أقل تقدير، استنادا إلى البيانات المتاحة الأخيرة الواردة من البلدان الـــ 31 التي تتركز فيها هذه الممارسة. ومع ذلك، تشهد عدة بلدان بعض الانخفاض في هذه الممارسة مقارنة بما كانت عليه قبل 30 عاما.

59 - وتقضـــي النســـاء في العمل المنزلي وعمل الرعاية غير المدفوع الأجر في الأيام العادية وقتا أكثر من الرجال بمرتين ونصف تقريبا، وفقا لأحدث البيانات المستقاة من 90 بلدا ومنطقة التي جُمعت بين عامي 2001 و 2019.

60 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2022، بلغت حصـــة النســـاء عالميا في البرلمانات الوطنية الأحادية المجلس أو في مجالس النواب الوطنية 26,2 في المائة فقط، مرتفعةً من 25,6 في المائة في عام 2021. وتبلغ حصـــة المرأة أكثر من الثلث بقليل في الحكومات المحلية (في 135 بلدا تتوفر عنها بيانات). والتحصيص الجنساني المنصوص عليه في التشريعات والمصمم بصورة جيدة، وعدم التسامح إطلاقا مع العنف ضد المرأة في السياسة، والبيئات السياسية الأكثر أمانا التي تراعي الاعتبارات الجنسانية هي من العوامل الأساسية لتسريع وتدعيم التمثيل المتساوي للمرأة في صنع القرار.

61 - وتتأثر النســـاء العاملات بشـــكل غير متناســـب بجائحة كوفيد-19. وقد اســـتأثرن بنســـبة 39,4 في المائة من مجموع العمالة قبل تفشـــي الجائحة في عام 2019، لكنهن شـــكلن ما يقرب من 45 في المائة من الخسائر في الوظائف على الصعيد العالمي في عام 2020. ولم تُظهر حصة النساء في المناصب الإدارية في جميع أنحاء العالم سوى تحسن طفيف على مدى العقدين الماضيين، حيث ارتفعت من 25,3 في المائة في عام 2000 إلى 28,3 في المائة في عام 2019، وظلت دون تغيير في عام 2020.

62 - واستنادا إلى بيانات مستقاة من 64 بلدا للفترة 2007-2020، لا تتعدى نسبة النساء المتزوجات أو المرتبطات اللواتي تراوح أعمارهن بين 15 إلى 49 عاما واللواتي يتخذن قراراتهن الخاصـــة فيما يتعلق بالصـــحة والحقوق الجنســـية والإنجابية 57 في المائة. وفي حين يبدو أن النســـاء لديهن أكبر قدر من الاستقلالية في اتخاذ قرار باستخدام وسائل منع الحمل أم لا، إذ تبلغ نسبة المتمكنات منهن 92 في المائة، فإن نسبة من يمكنهن اتخاذ قرار بشأن الرعاية الصحية الخاصة بهن أو رفض ممارسة الجنس لا تتعدى 3 من كل 4 نساء.

63 - ومن بين البلدان البالغ عددها 115 بلدا التي تتوفر بيانات عنها في عام 2022، كان لدى البلدان، في المتوسط، 76 في المائة من القوانين والأنظمة اللازمة لضمان الحصول الكامل والمتكافئ على خدمات الصـــحة والحقوق الجنســـية والإنجابية. وتتعلق القوانين والأنظمة التمكينية الأقوى بفيروس نقص المناعة البشـــرية وفيروس الورم الحليمي البشـــري (81 في المائة)، تليها الخدمات في مجال منع الحمل (76 في المائة)، ورعاية الأمومة (74 في المائة)، والتثقيف الجنسي (65 في المائة).

64 - وتُظهر البيانات المتاحة من 36 بلدا للفترة 2009-2020 أنه، في 30 بلدا منها، لا يملك سوى أقل من 50 في المائة من النساء حقوق ملكية و/أو حيازة مضمونة للأراضي الزراعية. وفي 18 بلدا، كانت الحصة المقابلة للرجال أعلى بمرتين. وإضافة إلى ذلك، تبلغ حصة الرجال بين ملاّك الأراضي أكثر من 70 في المائة في تسعة بلدان، وفي ثماني بلدان فقط، تملك المرأة حصة أعلى من حصة الرجل بين ملاّك الأراضي.

65 - وتكشف البيانات المتاحة من 52 بلدا للفترة 2019-2021 أن حوالي 46 في المائة من الأطر القانونية يوفر حماية محدودة لحقوق المرأة في الأرض، في حين يوفر ما يقرب من 25 في المائة منها مستويات متوسطة من الضمانات. ولا يُضمِّن سوى 29 في المائة من البلدان المبلِّغة أحكاما كافية في أطره القانونية توفر حماية جيدة لحقوق المرأة في الأرض. وأبرز المجالات التي تحققت فيها نتائج إيجابية هي حقوق وراثة عقود الإيجار (64 في المائة من البلدان) والحماية من نقلها في المعاملات العقارية (56 في المائة تتطلب موافقة الزوج). وفي المقابل، لا يزال التسجيل المشترك للأراضي وحماية حقوق المرأة في الأرض في الحالات التي يُعترف فيها قانونا بالقانون العرفي يشكل مصدر قلق في العديد من البلدان.

66 - ويتبين أن ملكية الهواتف المحمولة تمثل أداة هامة لتمكين المرأة. وفي 30 بلدا من أصل 70 بلدا تتوافر عنها بيانات للفترة 2017-2021، تحقَّق تكافؤ الجنسين في ملكية الهواتف المحمولة، وفي 13 بلدا أخرى، زاد عدد النساء اللواتي يمتلكن هاتفا محمولا على عدد الرجال.

67 - ويتطلب التعافي الاجتماعي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 نظما فعالة ومراعية للمنظور الجنساني في إدارة المالية العامة. واستنادا إلى بيانات قدمتها 105 من البلدان والمناطق للفترة 2018-2021، يطبق 26 في المائة من البلدان على مستوى العالم نظما شاملة لتتبع ورصد المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين، ويطبق 59 في المائة منها بعضا من معالم نظام من هذا القبيل ولا يملك 15 في المائة منها الحد الأدنى من عناصر هذه النظم.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

68 - تمثل إمكانية الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية أهم حاجة إنسانية أساسية للصحة والرفاه. وسيفتقر بلايين الأشخاص إلى إمكانية الحصول على هذه الخدمات الأساسية في عام 2030 ما لم يزداد مستوى التقدم بمقدار أربع مرات. ويتزايد حاليا الطلب على المياه بسبب النمو السكاني السريع والحضرنة وزيادة الاحتياجات المائية لكل من قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. وقد أدت عقود من إساءة الاستخدام، وسوء الإدارة، والإفراط في استخراج المياه الجوفية، وتلوث إمدادات المياه العذبة إلى تفاقم الإجهاد المائي. وإضافة إلى ذلك، تواجه البلدان حاليا تحديات متزايدة مرتبطة بتدهور النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، وشُح المياه الناجم عن تغير المناخ، والاستثمار غير الكافي في المياه والمرافق الصحية، وعدم كفاية التعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

69 - وبين عامي 2015 و 2020، زاد عدد السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المُدارة بطريقة مأمونة من 70 في المائة إلى 74 في المائة، وزاد عدد السكان الذين يستفيدون من مرافق صرف صحي مُدارة بشكل مأمون من 47 في المائة إلى 54 في المائة، وزاد عدد السكان الذين يتمكنون من الوصول إلى مرافق لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل من 67 في المائة إلى 71 في المائة. وسيتعين أن تزداد

معدلات التقدم المحرز في هذه الخدمات الأساسية بمقدار أربع مرات من أجل الوصول إلى التغطية الشاملة بحلول عام 2030.

70 - ويُظهر تقييم للأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية في 97 بلدا في عام 2020 أن 60 في المائة من الكتل المائية المقيَّمة تتمتع بنوعية مياه جيدة. ومن بين الكتل المائية البالغ عددها 000 76 التي أُبلغ بشأنها في عام 2020، كان 1 في المائة منها فقط في أفقر البلدان. وفيما يتعلق بما لا يقل عن 3 بلايين شخص، لا تُعرف نوعية المياه التي يعتمدون عليها بسبب الافتقار إلى الرصد.

71 - وارتفعت كفاءة استعمال المياه على الصعيد العالمي من 17,4 دولارا للمتر المكعب الواحد في عام 2015 إلى 19,4 دولارا للمتر المكعب الواحد في عام 2019، وهو ما يمثل زيادة في الكفاءة بنسبة 12 في المائة. وأبدى نحو 57 في المائة من البلدان كفاءة في استعمال المياه تعادل 20 دولارا للمتر المكعب الواحد أو أقل في عام 2019.

72 - وفي جميع أنحاء العالم، ظلت مستويات الإجهاد المائي مأمونة عند نسبة 18,6 في المائة في عام 2019، على الرغم من أن هذا يحجب اختلافات إقليمية كبيرة. وسجلت منطقتا جنوب آسيا ووسط آسيا مستويات عالية من الإجهاد المائي بنسبة تزيد على 75 في المائة، في حين سجلت منطقة شمال أفريقيا مستوى إجهاد مائي حرجا يزيد على 100 في المائة. ومنذ عام 2015، زادت مستويات الإجهاد المائي زيادة كبيرة في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

73 - ولكفالة توزيع مستدام ومنصف للمياه من أجل تلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية والبيئية، يجب أن يتضاعف، على وجه السرعة، متوسط المعدل العالمي لتنفيذ تعزيز إدارة الموارد المائية - من 49 في عام 2017 إلى 54 في عام 2020. وبفضل الإرادة السياسية والتمويل الكافي، حقق 22 بلدا مكاسب كبيرة بين عامي 2017 و 2020، مما يدل على إمكانية إحراز تقدم حقيقي وسريع ويقدم أمثلة ملموسة للبلدان الـ 107 التي تحتاج إلى التعجيل كثيرا بالتنفيذ.

74 - ويتقاسم 153 بلدا في جميع أنحاء العالم الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. ويتطلب ضمان أن تُدار هذه المياه بشكل عادل ومستدام وسلمي، ولا سيما في سياق تغير المناخ، أن تضع البلدان ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه. وتشير بيانات من عامي 2017 و 2020 إلى بطء التقدم، حيث إن البلدان التي تغطي هذه الترتيبات فيها 90 في المائة أو أكثر من مياهها العابرة للحدود هي 32 بلدا فقط.

75 - وعلى مدى السنوات الثلاثمائة الماضية، عانت النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة من خسارة 85 في المائة من مساحتها على الرغم من السلع والخدمات ذات القيمة العالية جدا التي تقدمها. وإضافة إلى ذلك، تتغير بسرعة مساحة الكتل المائية السطحية، بما في ذلك البحيرات والأنهار والخزانات، في جميع أنحاء الكوكب بأكمله، حيث عانى واحد من كل خمسة من أحواض الأنهار من تقلبات عالية - فوق الطبيعية - في المياه السطحية خلال السنوات الخمس الماضية. والنمو السكاني، والتغيرات في الغطاء الأرضي واستخدام الأراضي، وتغير المناخ هي أسباب رئيسية لهذه التغيرات في النظم الإيكولوجية للمياه العذبة.

الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

76 – على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال أكثر من 700 مليون شخص على مستوى العالم يعيشون في الظلام و 2,4 بليون شخص يطبخون بالوقود الضار والملوِّث. وعلى الرغم من تحسن استخدام الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، فإن التقدم المحرز ليس بالسرعة الكافية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وزيادة انعدام أمن الطاقة في أوروبا. وللاستجابة لأزمة الطاقة، تخطط بعض البلدان الأوروبية لتسريع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بينما تخطط بعض البلدان الأخرى لتحقيق عودة الفحم، مما يعرّض التحول الأخضر للخطر.

77 – وبين عامي 2010 و 2020، بلغت نسبة سكان العالم الذين يصلهم التيار الكهربائي 91 في المائة، مرتفعة من 83 في المائة، مع تحقيق 1,3 بليون شخص لإمكانية الحصول على الكهرباء. ومع ذلك، لا يزال 733 مليون شخص في الظلام، يعيش أكثر من ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الفترة 2018–2020، بلغ النمو السنوي في الحصول على الكهرباء 0,5 نقطة مئوية، وهو ما ينبغي أن يتسارع إلى متوسط سنوي قدره 0,9 نقطة مئوية حتى يمكن تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الطاقة بحلول عام 2030. وهذا يتطلب بذل جهود كبيرة للوصول إلى الناس الذين يعيشون في بلدان منخفضة الدخل وهشة ومتأثرة بالنزاعات.

78 – وفي عام 2020، كان 69 في المائة من سكان العالم يحصلون على أشكال الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي. وبينما يعيش أكثر من نصف عدد المحرومين من أشكال وقود الطهي النظيف في آسيا، فإن 19 بلدا من أصل البلدان الـ 20 ذات النسبة المئوية الأدنى من السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الطهي النظيف كانت من أقل البلدان نموا في أفريقيا.

79 – وبلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي من الطاقة 17,7 في المائة على مستوى العالم في عام 2019، وهو أعلى بأقل من نقطة مئوية واحدة من الرقم المسجل في عام 2015. ويسجل قطاع الكهرباء أكبر حصة من مصادر الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (26,2 في المائة في عام 2019) ويشكل دفعا لمعظم النمو في استخدام الطاقة المتجددة، في حين يشهد قطاعا التدفئة والنقل تقدما محدودا.

80 – وتحسنت كثافة الطاقة الأولية على الصعيد العالمي، التي تُعرَّف بأنها مجموع الإمدادات العالمية من الطاقة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي، من 5,6 ميغاجول لكل دولار واحد (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في عام 2010 إلى 4,7 ميغاجول في عام 2019. ومنذ عام 2015، تحسنت كثافة الطاقة على الصعيد العالمي بنسبة 1,6 في المائة سنويا في المتوسط، وهي تظل أقل من المعدل السنوي البالغ 3,2 في المائة المطلوب الآن لتحقيق الغاية 3 من الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.

81 – وبلغت التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية دعما للطاقة النظيفة والمتجددة 10,9 بلايين دولار في عام 2019، بانخفاض قدره 23,6 في المائة عما كانت عليه في عام 2018، مسجلةً انكماشا عما كانت عليه حتى قبل جائحة كوفيد–19. ويُظهر اتجاه أطول لمتوسط متحرك على مدى

خمس سنوات أن متوسط الالتزامات السنوية انخفض لأول مرة منذ عام 2008 بنسبة 5,5 في المائة، من 17,5 بليون دولار في الفترة 2014-2018 إلى 16,6 بليون دولار في الفترة 2015-2019.

82 - وبلغت قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة في البلدان النامية رقما قياسيا قدره 245,7 واطا للفرد الواحد في عام 2020. ومنذ عام 2015، ارتفع نصيب الفرد من الطاقة المتجددة بنسبة 57,6 في المائة، ولكن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية تتخلف عن الركب. ويتطلب الأمر من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية ما يقرب من 40 عاما، ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يقرب من 15 عاما، للوصول إلى نفس مستوى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في المتوسط في عام 2020.

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

83 - في عام 2020، أطلقت جائحة كوفيد-19 العنان لأسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، كان لها تأثير ضار للغاية على وقت العمل والدخل. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي بدأ في الانتعاش في عام 2021، فإن موجات انتشار عدوى كوفيد-19، إلى جانب ارتفاع التضخم، والاختلالات الكبيرة في سلاسل الإمداد، والشكوك على المستوى السياساتي، والديون التي لا يمكن للبلدان النامية تحملها، تسببت في تباطؤ الاقتصاد العالمي في نهاية عام 2021. ومن المتوقع أن يؤدي النزاع في أوكرانيا إلى انتكاسة خطيرة للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2022.

84 - وبعد زيادة بنحو 1,4 في المائة في عام 2019، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الصعيد العالمي انخفاضا حادا بنسبة 4,4 في المائة في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الصعيد العالمي قد انتعش بمعدل نمو قدره 4,4 في المائة في عام 2021، ويُتوقع أن يزداد مرة أخرى بنسبة 3,0 في المائة في عام 2022، و 2,5 في المائة في عام 2023، بناء على تقديرات ما قبل الحرب. ومن المرجح أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى خفض النمو العالمي. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نموا بنسبة 5,0 في المائة في عام 2019، ولكنه لم يُسجِّل أي نمو في عام 2020 بسبب التعطيل الناجم عن الجائحة.

85 - وتسبّبت جائحة كوفيد-19 في تطورات متقلّبة غير مسبوقة في مستويات إنتاجية العمل. وعلى الصعيد العالمي، نما الناتج لكل عامل واحد بمعدل سنوي متوسطه 1,6 في المائة بين عامي 2015 و 2019. وفي عام 2020، انخفض الناتج لكل عامل واحد بنسبة 0,6 في المائة، وهو أول هبوط من نوعه منذ عام 2009. وانتعشت إنتاجية العمل عالميا بشكل حاد في عام 2021، حيث ارتفعت بنسبة 3,2 في المائة.

86 - وقبل بدء الجائحة، كانت العمالة غير النظامية تمثل 60,2 في المائة من العمالة العالمية في عام 2019. وحالت تدابير احتواء جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على التنقل المتعلقة بها دون إعادة نقل العمالة إلى العمالة غير النظامية. وبدلا من أن يصبح الموظفون المسرّحون والعاملون لحسابهم الخاص عاطلين عن العمل أو يتحولوا إلى وظائف غير نظامية، كما حدث في الأزمات السابقة، خرجوا من تعداد القوة العاملة. وتجلّى تأثير غير متناسب على العاملين في القطاع غير النظامي في انخفاض في معدل

العمل غير النظامي في بعض البلدان في ذروة الأزمة، مما جعل العاملين في القطاع غير النظامي وأسرهم في وضع شديد الخطورة، معرضين لخسائر مفاجئة في الدخل ولمخاطر كبيرة للوقوع في براثن الفقر.

87 - والمساواة في المعاملة في العمالة هي جزء لا يتجزأ من العمل اللائق. وعلى الصعيد العالمي، لا تزال النساء يحصلن على أجور تقل بنسبة 19 في المائة عن أجور الرجال وفقا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية للفترة 2019/2018. وتبين أن الاختصاصيين، في 87 في المائة من البلدان التي تتوفر عنها بيانات حديثة، يكسبون في المتوسط ما يزيد على ضعف ما يكسبه العاملون في المهن الأولية في الساعة.

88 - وفي عام 2021، انخفض معدل البطالة في العالم انخفاضا طفيفا إلى 6,2 في المائة، وهو معدل يظل أعلى بوضوح من معدل ما قبل الجائحة البالغ 5,4 في المائة. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن تظل البطالة أعلى من مستواها لعام 2019 حتى عام 2023 على الأقل. وفي الوقت نفسه، يقلل مستوى البطالة من أهمية تأثير تحقيق العمالة الكاملة في الأزمة لأن الكثيرين ممن تركوا القوة العاملة لم يعودوا وهو لا يعكس أيضا التخفيض في ساعات العمل لمن استمروا في العمل. وفي عام 2021، ضاع 4,3 في المائة من ساعات العمل على الصعيد العالمي مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، وهو ما يعادل نقصا قدره 125 مليون وظيفة على أساس التفرغ (على افتراض 48 ساعة عمل في الأسبوع).

89 - ونسبة شباب العالم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب هي الآن في أعلى مستوى لها منذ عام 2005. وقد ظل معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب دون تغيير من عام 2015 إلى عام 2019 عند 21,8 في المائة، ولكنه ارتفع إلى 23,3 في المائة في عام 2020، مما يمثل إضافة قدرها 20 مليون شاب تقريبا. وعلى الرغم من أن الشباب لم يمثلوا سوى 13 في المائة من مجموع العمالة قبل الأزمة، فإنهم شكلوا 34,2 في المائة من انخفاض العمالة في عام 2020. وفي الوقت نفسه، عانى كل من التعليم التقني والمهني والتدريب أثناء العمل من تعطيل واسع النطاق، مما اضطُرَّ الكثير من الشباب إلى ترك دراستهم.

90 - وتشير أحدث التقديرات إلى أن عدد الأطفال المنخرطين في عمل الأطفال ارتفع إلى 160 مليون طفل (63 مليون فتاة و 97 مليون فتى) في جميع أنحاء العالم في بداية عام 2020، مما يمثل زيادة قدرها 8,4 ملايين طفل في السنوات الأربع الماضية ويعادل ما يقرب من طفل واحد من كل 10 من جميع الأطفال المنخرطين في عمل الأطفال في جميع أنحاء العالم.

91 - وانخفضت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى النصف تقريبا بين عامي 2019 و 2020، وواجه القطاع أسوأ أزمة له في التاريخ الحديث، حيث تأثر بشدة كل من الشركات والعمالة وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. وبعد اتجاه إيجابي ملحوظ للمساهمة الاقتصادية للسياحة على مدى العقد الماضي وبعد أن بلغت 3,4 تريليونات دولار في عام 2019، أو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تراجعت تلك المساهمة إلى 1,8 تريليون دولار، أو 2,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020.

92 - وتستمر فرص الحصول على التمويل في الارتفاع في جميع أنحاء العالم منذ عام 2015، حيث تؤدي سبل الوصول الجديدة دورا متزايد الأهمية في السنوات الأخيرة. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع عدد آلات صرف الأموال لكل 000 100 من البالغين من 65,3 آلة في عام 2015 إلى 67,3 في عام 2020. وفي المقابل، انخفض عدد فروع البنوك التجارية لكل 000 100 انخفاضا طفيفا من 15,2 فرعا في

عام 2015 إلى 14,4 في عام 2020. ويبدو أن جائحة كوفيد-19 تزيد من تعزيز استخدام الأساليب الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية، في حين انخفض كلا المؤشرين عالميا وفي معظم المناطق من عام 2019 إلى عام 2020.

93 - ويتزايد وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتشغيل الشباب في معظم المناطق. ومن بين 81 بلدا قدمت تقارير في عام 2021، قام أكثر من النصف بتفعيل استراتيجيات من هذا القبيل، في حين أن أقل من الثلث بقليل قد وضع استراتيجية ولكن من دون تقديم أدلة قاطعة على التنفيذ.

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

94 - أبدت الصناعة التحويلية تعافيا من الجائحة في عام 2021، على الرغم من أن الانتعاش كان متفاوتا فيما بين البلدان، حيث حدثت حالات ركود في أقل البلدان نموا. وقد تأثرت سلبا واحدة تقريبا من كل ثلاث وظائف في الصناعة التحويلية خلال الجائحة. وحققت الصناعات ذات التكنولوجيا العالية أداء أفضل وتعافت بسرعة أكبر، مما يوفر مثالا قويا على مدى أهمية الابتكار التكنولوجي في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

95 - وفي عام 2021، تجاوزت أنشطة الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي مستوى ما قبل الجائحة، لكن التعافي لا يزال غير مكتمل وغير متكافئ. وشهدت الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا ركودا بسبب ضعف الطلب العالمي وتقلّبه، وتعطُّل التجارة العالمية، إضافة إلى تشديد السياسات الاقتصادية المحلية. وعلى الرغم من الاختلالات الناجمة عن الجائحة، ارتفعت الحصة العالمية للقيمة المضافة التصنيعية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 16,2 في المائة في عام 2015 إلى 16,9 في المائة في عام 2021. وفي حين وصل نصيب الفرد من القيمة المضافة التصنيعية في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ 006 5 دولارات في عام 2021، فقد انخفض في أقل البلدان نموا إلى 134 دولارا.

96 - وبسبب الجائحة، من المرجح أن تكون واحدة من كل ثلاث وظائف تقريبا في سلاسل الإمداد التصنيعية على مستوى العالم قد تعرضت للإنهاء، أو لتخفيض في ساعات العمل أو في الأجر أو غير ذلك من الظروف المتدهورة. وبالتالي انخفضت العمالة في الصناعات التحويلية في مجموع العمالة انخفاضا كبيرا من 13,7 في المائة في عام 2019 إلى 13,1 في المائة في عام 2020.

97 - والمشاريع الصناعية الصغيرة أكثر عرضة للتراجع الاقتصادي من الشركات الكبيرة بسبب مواردها المالية المحدودة وزيادة أوجه اعتمادها على سلاسل الإمداد. وعلى الرغم من أن الدعم الحكومي يؤدي دورا رئيسيا في دعم المؤسسات الصغيرة في جهودها للبقاء والازدهار أثناء الأزمة وبعدها، فإن مثل هذا الحافز يكاد لا يتوفر في البلدان المنخفضة الدخل. واستنادا إلى بيانات دراسات استقصائية أجريت في الفترة 2006-2020، لم يحصل سوى 15,7 في المائة من الصناعات الصغيرة على قروض أو خطوط ائتمان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مقارنة بنسبة 44,2 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

98 - وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي بنسبة 5,8 في المائة في عام 2020 أو بما يقرب من بليوني طن، وهو أكبر انخفاض منذ عام 1990 وأكبر بخمس مرات تقريبا من

انخفاض عام 2009، الذي أعقب الأزمة المالية العالمية. وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث في عام 2020، ظلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة عالميا عند 31,5 بليون طن، مما ساهم في بقاء ثاني أكسيد الكربون عند أعلى متوسط تركيز سنوي له في الغلاف الجوي. في عام 2021، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة بنسبة 6,0 في المائة إلى 36,3 بليون طن متري، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق، حيث انتعش الطلب على الفحم والنفط والغاز مع تعافي الاقتصاد.

99 - وقد وصل معظم القطاعات التي تستخدم التكنولوجيا المتوسطة والعالية إلى مستويات ما قبل الجائحة، باستثناء المركبات الآلية وغيرها من معدات النقل. ويواجه إنتاج المركبات الآلية حاليا تحديات أكبر في جميع أنحاء العالم بسبب اختلالات سلسلة الإمداد الخاصة بالموارد والسلع الوسيطة. ومع ذلك، لم تبلغ حصة الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في مجموع الصناعة التحويلية سوى 21,4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 10,5 في المائة في أقل البلدان نموا، مقابل 47,7 في المائة في أمريكا الشمالية وأوروبا في عام 2019.

100 - وفي معظم البلدان النامية، يمثل النطاق العريض للأجهزة المحمولة (الجيل الثالث (G3) أو أعلى) الطريقة الرئيسية - وكثيرا ما يكون الطريقة الوحيدة - للاتصال بالإنترنت. ويتمكن حاليا 95 في المائة من سكان العالم من الوصول إلى شبكة من شبكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة. وبين عامي 2015 و 2021، تضاعفت تغطية شبكات الجيل الرابع (G4) لتصل إلى 88 من سكان العالم. ومع ذلك، لا تزال فجوة التغطية كبيرة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، حيث لا يزال 17 من السكان دون أي إمكانية للوصول إلى شبكة من شبكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

101 - تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم تفاوت الدخل على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى عكس اتجاه الانخفاض الذي شهده العقدان السابقان جزئيا. ومن المتوقع أن يؤدي ضعف عمليات التعافي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى زيادة عدم المساواة فيما بين البلدان. وعلى الصعيد العالمي، بلغ العدد المطلق للاجئين في عام 2021 أعلى رقم يُسجَّل على الإطلاق. وتتسبب الحرب الدائرة في أوكرانيا بإحدى أكبر أزمات اللجوء في العصور الحديثة.

102 - وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، شهد أكثر من ثلاثة أخماس البلدان التي تتوفر عنها بيانات نموا أعلى في نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان مقارنة بالمتوسط الوطني. وتهدد الجائحة بعكس هذا الاتجاه. وفي عام 2020، شهد الكثير من البلدان انخفاضات في النمو ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ذات حجم أكبر مقارنة بالمتوسط الوطني.

103 - وضعفت ربحية البنوك في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 بوجه عام، على الرغم من أن نوعية الأصول المبلغ عنها ظلت جيدة. واستنادا إلى البيانات عن مؤشرات السلامة المالية للفترة 2015-2020، انخفض عدد البلدان التي أبلغت عن عائدات الأصول أعلى من 1,0 في المائة إلى 48 في المائة في عام 2020 من 72 في المائة في عام 2019 وانخفض متوسط عائدات الأصول من 1,5 في المائة إلى 1,0 في المائة.

104 - وسجّل مشروع إحصاء عدد المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة 895 5 حالة وفاة على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم في عام 2021، وهو عدد يتجاوز أرقام ما قبل الجائحة ويجعل عام 2021 أشدّ الأعوام فتكا على الإطلاق للمهاجرين منذ عام 2017.

105 - وبحلول منتصف عام 2021، ارتفع عدد الأشخاص الذين اضطُروا إلى الفرار من بلدانهم بسبب الحرب والنزاع والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تتسبب في اضطرابات خطيرة في النظام العام، إلى 24,5 مليون شخص، وهو أعلى عدد مطلق مسجل حتى الآن. ومقابل كل 000 100 شخص، يوجد 311 لاجئا خارج بلدانهم الأصلية، وهذه زيادة من 216 لاجئا في عام 2015. وإضافة إلى ذلك، في 12 نيسان/أبريل 2022، عبر حوالي 4,7 ملايين لاجئ من أوكرانيا الحدود إلى البلدان المجاورة.

106 - وعلى الصعيد العالمي، في عام 2021، أفاد 62,3 في المائة من 138 بلدا تتوافر عنها بيانات بأن لديها مجموعة واسعة من السياسات العامة لتيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، مما يعني بأن لديها تدابير سياساتية فيما يتعلق بنسبة 80 في المائة أو أكثر من الفئات الفرعية الـ 30 في إطار مجالات المؤشر الستة.

107 - وظلت نسب بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية المسموح بإدخالها من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية مستقرة نسبيا في السنوات الأخيرة، عند حوالي 64,5 في المائة و 65 في المائة و 51 في المائة على التوالي.

108 - وانخفض المتوسط العالمي لتكلفة إرسال 200 دولار من 9,3 في المائة من المبلغ المرسل في عام 2011، إلى 7,42 في المائة في عام 2016، وإلى 6,3 في المائة في عام 2021، مما يقرّبه أكثر إلى الغاية الدولية البالغة 5 في المائة.

الهدف 11 - جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

109 - بما أن العديد من المدن كانت بؤرا لأزمة كوفيد-19، فقد عانت من أوجه عدم الكفاية في أنظمة الصحة العامة، ومن عدم كفاية الخدمات الأساسية، والافتقار إلى أنظمة نقل عام متطورة ومتكاملة، وعدم كفاية الأماكن العامة المفتوحة، وكذلك من العواقب الاقتصادية لعمليات الإغلاق الشامل. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تؤدي الجائحة إلى زيادة أكبر في عدد سكان الأحياء الفقيرة. ومن أجل تحسين حياة أكثر من 1 بليون من سكان الأحياء الفقيرة، ثمة حاجة ملحة إلى التركيز على السياسات الرامية إلى تحسين الصحة، والإسكان الميسور التكلفة، والخدمات الأساسية، والتنقل المستدام والاتصال الإلكتروني.

110 - وبمرور السنين، يستمر عدد سكان الأحياء الفقيرة في النمو وكان ذلك الرقم أكثر من 1 بليون في عام 2020. وسكان الأحياء الفقيرة هم الأكثر انتشارا في ثلاث مناطق تؤوي حوالي 85 في المائة من سكان الأحياء الفقيرة في العالم، هي: وسط آسيا وجنوبها (359 مليون)، وشرق آسيا وجنوب شرقها (306 ملايين)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (230 مليون).

111 - وتشير بيانات من عام 2020 مستقاة من 510 1 مدن في جميع أرجاء العالم، إلى أنه لا تتوافر في المتوسط إلا في نحو 37 في المائة من مناطقها الحضرية خدمات النقل العام، التي تُقاس بمسافة

سير قدرها 500 متر إلى نظم النقل المنخفضة السعة (مثل الحافلات والحافلات الكهربائية) و/أو مسافة 000 1 متر إلى نظم النقل العالية السعة (مثل القطارات والعبّارات). ونظرا لوجود تباينات في التجمعات السكانية داخل تلك المدن، فإن هذا يعني أن حوالي 52 في المائة فقط من سكان العالم تتاح لهم إمكانية الوصول بسهولة إلى وسائل النقل العام.

112 - وفي عام 2022، يبلغ المتوسط العالمي لمعدل جمع النفايات الصلبة البلدية في المدن 82 في المائة ويبلغ متوسط المعدل العالمي لإدارة النفايات الصلبة البلدية في مرافق خاضعة للرقابة في المدن 55 في المائة. أما معدلات جمع النفايات الصلبة البلدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا فهي أقل من 60 في المائة. والنفايات غير المجمّعة هي مصدر التلوث البلاستيكي وانبعاثات غازات الدفيئة ومصدر الأمراض المعدية.

113 - وتشير بيانات من عام 2020 مستقاة من 072 1 مدينة إلى سوء توزيع الأماكن العامة المفتوحة في معظم المناطق. وفي هذه المدن، كانت نسبة المناطق الحضرية الواقعة على بُعد 400 متر سيرا على الأقدام من مساحة عامة مفتوحة لا تزيد على حوالي 38 في المائة، مما يعني أن حوالي 45 في المائة فقط من سكان المناطق الحضرية في العالم لديهم إمكانية الوصول بسهولة إلى تلك المساحات.

114 - وبحلول آذار/مارس 2021، كان ما مجموعه 156 بلدا قد وضع سياسات حضرية وطنية، كان حوالي نصفها (74) فعلا في مرحلة التنفيذ. ويُظهر توزيع أكثر تفصيلا أن 40 في المائة من البلدان هي في المراحل الأولى من وضع خططها، في حين أن 12 في المائة منها ترصد وتقيّم مدى جودة أداء هذه الخطط.

115 - وبحلول نهاية عام 2021، كان ما مجموعه 98 بلدا قد أبلغ عن وجود حكومات محلية لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، أي زيادة من 51 بلدا في عام 2015.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

116 - تتحمل البلدان النامية جزءا كبيرا من الآثار الناجمة عن عمليات الإنتاج التي تتطلب موارد كثيرة في المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث، دون أن تجني فوائدها. وتزداد هذه الحالة سوءا بسبب آثار الجائحة. وفي إطار الاستراتيجيات العالمية للتعافي المستدام من الجائحة، سيتيح اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة تحقيق أكبر قدر من الفوائد الاجتماعية الاقتصادية من استخدام الموارد مع تقليل آثاره إلى أدنى حد.

117 - وفي عام 2021، أبلغ 26 بلدا عن 83 أداة من أدوات السياسة العامة تدعم التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مما رفع العدد الإجمالي للسياسات التي وضعت و/أو اعتمدت و/أو نفذت إلى 438 سياسة (حسبما أبلغ عنها 59 بلدا والاتحاد الأوروبي للفترة 2019-2021). إلا أن توزيع السياسات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام المبلغ عنها لا يزال متفاوتا حتى الآن، حيث أُبلغ عن 79 في المائة من السياسات من قبل البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وعن 0,5 في المائة من قبل البلدان المنخفضة الدخل، وعن 7,7 في المائة فقط من قبل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

118 - ويستمر نمو بصمة المواد العالمية، رغم تباطؤ الوتيرة. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لبصمة المواد العالمية للفترة 2015-2019 ما قدره 1,1 في المائة، مقابل 2,8 في المائة للفترة 2000-2014، مما يدل على تباطؤ في نمو الضغط الاقتصادي على البيئة.

119 - وتقدر نسبة الأغذية المفقودة عالميا بعد حصادها على مستويات المزارع والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجهيز بنحو 13,3 في المائة عام 2020، مع عدم وجود اتجاه واضح منذ عام 2016، مما يدل على أن الأنماط الهيكلية لخسائر الأغذية لم تتغير. وعلى الصعيد الإقليمي، تكبدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر نسبة من الخسائر بمقدار 21,4 في المائة، حيث فقدت كميات كبيرة من الأغذية بين مستويي المزارع وتجارة التجزئة.

120 - وإضافة إلى خسارة الأغذية، تشير التقديرات إلى أن 931 مليون طن من المواد الغذائية، أو 17 في المائة من مجموع الأغذية المتاحة للمستهلكين في عام 2019، قد أُهدرت على مستويات الأسر المعيشية والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة. وتشير أدلة لاحقة إلى أن هدر الأغذية في الأسر المعيشية قد انخفض أثناء تدابير الإغلاق الشامل بسبب كوفيد-19 ولكنه عاد منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل الجائحة.

121 - وزادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم الأزمة العالمية فيما يتعلق بالتلوث، لا سيما التلوث بالمواد البلاستيكية، مما جعل التنفيذ الفعال لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة أكثر إلحاحا وأهمية. واتسم عام 2021 بإنشاء نظام عالمي جديد لمراقبة تجارة النفايات البلاستيكية من أجل تحسين الشفافية والتتبع، بعد اعتماد التعديلات المتعلقة بالنفايات البلاستيكية التي أدخلت على اتفاقية بازل في عام 2019.

122 - ويتجلى من تحليل أولي لعينة مكونة من أكثر من 000 10 شركة عامة في جميع أنحاء العالم أن أكثر من 60 في المائة من الشركات الكبيرة نشرت تقارير عن الاستدامة في عام 2021، مما يمثل زيادة بمقدار الضعف عن عام 2016. ومن مؤشرات الاستدامة التي أفصحت عنها الشركات على أوسع نطاق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المباشرة، وتنوع مجالس الإدارة، وعدد اجتماعات مجالس الإدارة، في حين أن أقل المؤشرات التي أفصحت عنها تشمل المواد المستنفدة للأوزون، والفجوة في الأجور بين الجنسين، والرشوة والخلافات المتعلقة بالغش.

123 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان 40 بلدا قد أفاد بوجود سياسات وخطط عمل للمشتريات العامة المستدامة (أو ما يعادلها من الترتيبات ذات الطابع القانوني) لتشجيع شراء منتجات سليمة بيئيا وذات كفاءة في استخدام الطاقة، وتعزيز ممارسات الشراء المتسمة بقدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية وسلاسل الإمداد المستدامة.

124 - وفي عام 2020، أنفقت الحكومات 375 بليون دولار على الإعانات المالية وغيرها من أشكال الدعم للوقود الأحفوري. ولئن انخفضت الإعانات الاستهلاكية مقارنة بعام 2019، فإن ذلك يرجع إلى حد بعيد إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب خلال الجائحة وليس إلى الإصلاحات الهيكلية.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

125 - تؤدي الزيادات في موجات الحر وحالات الجفاف والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ إلى تدمر الكوكب والإضرار ببلايين الناس في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الانخفاض المؤقت في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2020، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة بنسبة 6,0 في المائة بعد أن انتعش الطلب على الفحم والنفط والغاز مع انتعاش الاقتصاد في عام 2021. واستنادا إلى الالتزامات الوطنية الحالية، يُتوقع أن تزيد الانبعاثات العالمية بنسبة 14 في المائة تقريبا خلال العقد الحالي، وقد يؤدي ذلك إلى كارثة مناخية ما لم تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني معا لاتخاذ إجراءات فورية. بيد أن الحرب في أوكرانيا تهدد بأن تصبح السبب في انتكاسة كبيرة للجهود المتضافرة الرامية إلى تسريع العمل المناخي.

126 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أبلغ ما مجموعه 123 بلدا عن اعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، مما يمثل زيادة عن 55 بلدا في عام 2015. وبلغ عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث تعزز اتساق السياسات مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس 118 بلدا، مقابل 44 فقط في عام 2015. وأبرزت أزمة كوفيد-19 زيادة تسريع الجهود العالمية واتباع نهج أكثر اتساما بالطابع العام وشمولا لمخاطر متعددة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

127 - وحتى نيسان/أبريل 2022، أبلغ 193 طرفا (192 بلدا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي) عن أول مساهمة محددة وطنياً له بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وقدم 13 طرفا مساهمته الثانية المحددة وطنيا. وتبين المساهمات المحددة وطنيا أن البلدان تقوم بصياغة مزيد من الأهداف والمؤشرات المحددة كميا من أجل التكيف وبتحديد الصلات بين التكيف وأهداف التنمية المستدامة والأطر الأخرى.

128 - وحتى 31 آذار/مارس 2021، كان 125 بلدا ناميا من أصل 154 تتخذ تدابير متعلقة بخطط التكيف الوطنية وتعطي الأولوية لصياغة تلك الخطط وتنفيذها في إطار جهود التكيف التي تبذلها. وأكملت ستة من أقل البلدان نموا (منها ثلاث دول جزرية صغيرة نامية) وأربع دول أخرى من الدول الجزرية الصغيرة النامية خطة عمل وطنية. وكان لدى مزيد من أقل البلدان نموا مشروع خطة عمل وطنية وكانت في طريقها إلى استكمالها وتقديمها تمشيا مع الرؤية المتمثلة في وضع جميع أقل البلدان نموا برامج عملها الوطنية بحلول عام 2021.

129 - ولحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، يوصي العلماء بخفض الانبعاثات العالمية بحلول عام 2030 بنسبة 4 في المائة مقارنة بمستويات عام 2010. ولكن من المتوقع، وفقا للالتزامات الوطنية الحالية، أن تزداد الانبعاثات العالمية بنسبة 14 في المائة تقريبا خلال ما تبقى من العقد الحالي.

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

130 - لا تزال محيطات العالم وبحاره تقاوم زيادة التحمض والتلوث بالمغذيات والتلوث بالمواد البلاستيكية، مما يعرض للخطر أكبر نظام بيئي في الكوكب وبلايين سبل العيش التي تعتمد عليه. ولم تخفف الجائحة

من هذا العبء، حيث يدخل ما يقدر بنحو 000 25 طن من النفايات البلاستيكية باطراد إلى المحيطات العالمية بسبب زيادة المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام المتأتية من النفايات الطبية في المقام الأول. وبسبب تدابير الإغلاق الشامل المتخذة في بداية جائحة كوفيد-19، شهد معظم البلدان انخفاضا يراوح بين 40 و 80 في المائة في المنتجات السمكية، حيث كانت مجتمعات صغار الصيادين أشد الفئات تضررا منها. كما أدت الجائحة إلى انخفاض هائل في السياحة، تسبب في خسائر كبيرة في دخل المجتمعات الساحلية والجزرية.

131 - ويبين المؤشر المستمد من السواتل لقياس التلوث بالمغذيات اتجاها متزايدا من عام 2016 إلى الوقت الراهن. وفي حين يُحتمل أن تكون جائحة كوفيد-19 قد تسببت في بعض الانخفاض في التلوث الساحلي في بعض المناطق نتيجة لانخفاض السياحة والنشاط، فلا يبدو أن الجائحة قد قللت من التلوث بالمغذيات على مستوى العالم. والواقع أنه حدثت زيادة تفوق 23 في المائة في القيم العليا للمؤشر لمتوسط السنة التقويمية في عامي 2020 و 2021، مقارنة بالقيمة المتوسطة للسنوات السابقة.

132 - وتحمض المحيطات هو نتيجة لامتصاص المحيطات ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي، ويؤدي ذلك إلى انخفاض درجة الحموضة وزيادة تحمض المحيطات، مما يؤثر سلبا على الكائنات البحرية وخدمات المحيطات. والبيانات التي جُمعت من 308 محطات من 35 بلدا في عام 2022 تسلط الضوء على تزايد قدرة البلدان على مراقبة الانخفاض المستمر في درجة الحموضة في المحيطات العالمية، وكذلك أوجه التفاوت الإقليمية القوية في وتيرة التغير.

133 - وفي الفترة بين عامي 2018 و 2022، تحسن متوسط درجة تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قياساً بالمؤشر في جميع أنحاء العالم. وفي هذه الفترة، ارتفع المؤشر الإجمالي العالمي من 3 إلى 4 (من أصل 5 درجات كحد أقصى). وبالتالي، أحرزت البلدان تقدما جيدا بصفة عامة حيث سجلت درجة عالية تبلغ قرابة 75 في المائة في تنفيذها للصكوك الدولية ذات الصلة في عام 2022 مقابل 70 في المائة عام 2018.

134 - وفي السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية لعام 2022، تحسنت درجة اعتماد الأطر التنظيمية التي تدعم مصائد الأسماك الصغيرة النطاق وتعزز المشاركة في اتخاذ القرار في جميع أنحاء العالم. وارتفع متوسط الدرجة العالمية إلى 5 من أصل 5 في عام 2022، صعودا من 4 من أصل 5 في عام 2020 و 3 من أصل 5 في عام 2018.

135 - وعلى وجه العموم، صدقت دول عديدة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (168 طرفا) واتفاقات تنفيذها (اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982: 151 طرفا؛ واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال: 91 طرفا). ولئن كانت دول عديدة قد نفذت هذه الصكوك عن طريق أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، يظل هذا المجال من المجالات التي ينبغي إحراز مزيد من التقدم فيها في عدة بلدان نامية، لا سيما أقل البلدان نموا.

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

136 - يشكل استمرار إزالة الغابات على الصعيد العالمي، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، وفقدان التنوع البيولوجي مخاطر كبيرة تهدد بقاء الإنسان والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال الإدارة المستدامة للغابات والموارد الطبيعية، يلزم على وجه السرعة تنفيذ الالتزامات والصكوك الهادفة لحماية الغابات والتنوع البيولوجي واستعادتهما واستخدامهما على نحو مستدام لضمان صحة المجتمعات وقدرتها على الصمود.

137 - ويستمر انخفاض مساحة الغابات في العالم ولكن بمعدل أبطأ قليلا مقارنة بالعقود السابقة. فقد انخفضت نسبة مساحة الغابات من 31,9 في المائة من مجموع مساحة الأراضي في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من فقدان الغابات عموما، يواصل العالم التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات. ففي الفترة بين عامي 2010 و 2020، زادت على صعيد العالم حصة الغابات في إطار نظم إصدار الشهادات، ونسبة الغابات داخل المناطق المحمية، ونسبة الغابات في إطار خطة إدارة طويلة الأجل.

138 - ويعد صون مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية من خلال إنشاء مناطق محمية أو غير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة المتخذة حسب المناطق مساهمة أساسية في تحقيق الهدفين 14 و 15 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، زادت هذه التغطية لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية والبرية وفي المياه العذبة والجبال من حوالي ربع كل موقع في المتوسط من المواقع المشمولة بالمناطق المحمية قبل 20 عاما إلى ما يقرب من النصف في عام 2021.

139 - ولا يزال الغطاء النباتي لجبال العالم مستقرا تقريبا عند حوالي 73 في المائة منذ عام 2015. وتبين البيانات المصنفة حسب فئة الجبال أن الغطاء الأخضر يميل إلى الانخفاض بارتفاع الجبال، مما يدل على الدور القوي للمناخ في أنماط الغطاء الأخضر للجبال.

140 - وحتى شباط/فبراير 2022، التزم 129 بلدا بتحديد أهدافها الطوعية المتعلقة بتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي وأقرت الحكومات بالفعل هذه الأهداف رسميا في 71 بلدا. وعموما، تقدر مساحة الأراضي التي التزمت البلدان بإصلاحها ببليون هكتار، منها 450 مليون هكتار مشمولة بالتزامات من خلال أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي.

141 - ويبين مؤشر القائمة الحمراء استمرار تفاقم خطر انقراض الأنواع في جميع أنحاء العالم، استنادا إلى تقييمات متكررة لخطر الانقراض لدى جميع البرمائيات والطيور والثدييات والشعاب المرجانية والنخل السرخسي، أي ما يبلغ مجموعه حوالي 000 25 نوع. وارتفع المؤشر من 0,80 في عام 2000 إلى 0,72 في عام 2022. ويزداد انتشار خطر الانقراض ومعدله بشكل خاص في وسط وجنوب آسيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المرجح أن تكون آثار جائحة كوفيد-19 على خطر انقراض الأنواع سلبية أساسا بسبب انخفاض القدرات والموارد في مجال الحفظ، إلى جانب تزايد التهديدات.

142 - وفي نهاية عام 2021، كان 68 بلدا قد اتخذت تدبيرا تشريعيا أو إداريا أو سياساتيا واحدا على الأقل لضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها على نحو عادل ومنصف وفقا لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، أبلغ 79 بلدا عن تدابير قائمة لتنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

143 - واعتمدت جميع البلدان تقريبا (98 في المائة) تشريعات وطنية ذات صلة بمنع الأنواع الدخيلة المُغِيرة أو مراقبتها، وإن كان هناك تباين كبير في انتشار هذه التشريعات بين القطاعات.

144 - وهناك اتجاه تصاعدي مطرد في عدد البلدان التي تدمج قيم التنوع البيولوجي في نظم المحاسبة والإبلاغ الوطنية. ووضع معظم البلدان أهدافا وطنية فيما يتعلق بالهدف 2 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020. بيد أن حوالي ثلث البلدان فقط تفيد بأنها على الطريق الصحيح لبلوغ أهدافها الوطنية أو تجاوزها. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لم يتحقق الهدف 2 بحلول عام 2020.

145 - وحتى آذار/مارس 2022، نفذ 89 دولة وإقليما نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لأخذ الطبيعة في الحسبان في السياسات وإعادة البناء على نحو أفضل من خلال حسابات الموارد الطبيعية و/أو النظم الإيكولوجية. ولم يتغير هذا الرقم مقارنة بعام 2021. وبدأت أربعة بلدان في تجميع نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المعتمد حديثا في عام 2021.

146 - وفي عام 2021، بلغ مجموع الضرائب ذات الصلة بالتنوع البيولوجي 234 ضريبة سارية المفعول في 62 بلدا. ولئن كانت هذه الأدوات السياسياتية توفر حوافز لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وبالتالي لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، فإنها حققت أيضا إيرادات في حدود 8,9 بلايين دولار سنويا (متوسط الفترة 2017-2019).

147 - وفي عام 2020، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدعم التنوع البيولوجي 7,2 بلايين دولار، بزيادة قدرها 3 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2019.

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

148 - تتعالى نداءات من أجل السلام العالمي في حين يشهد العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام 1945، حيث كان يعيش ما يقرب من بليوني شخص في البلدان المتأثرة بالنزاعات بحلول نهاية عام 2020. وفي خضم هذه الأزمات وعلى الرغم من القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19، ما زال النزوح القسري يحدث بل ويتزايد. وحتى نهاية عام 2020، شُرّد 82,4 مليون شخص قسرا في جميع أنحاء العالم، ويعني ذلك أن 1 من كل 95 شخصا يُشرّد قسرا في الوقت الراهن. وستزداد هذه الأرقام حيث تشير التقديرات إلى أن الحرب في أوكرانيا قد شردت بالفعل أكثر من

7 ملايين شخص في البلد. وتكاليف الحرب والنزاع مرتفعة، مما يؤثر على أشد الناس فقرا وضعفا أكثر من غيرهم ويؤدي إلى آثار عالمية واحتياجات إنسانية متصاعدة.

149 - وعلى الصعيد العالمي، سقط حوالي 000 437 شخص ضحية لجرائم قتل في عام 2020. وفي الفترة بين عامي 2015 و 2020، انخفض معدل جرائم القتل على الصعيد العالمي بنسبة 5,2 في المائة (من 5,9 جرائم قتل لكل 000 100 نسمة إلى 5,6 لكل 000 100 نسمة). وتتضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب من العنف المميت في المنزل ويستأثرن بحوالي 60 في المائة من عدد جميع ضحايا جرائم القتل الذين يقتلون على أيدي العشراء أو أفراد آخرين من الأسرة.

150 - وسجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 075 11 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع في صفوف المدنيين في 12 من أكثر النزاعات المسلحة فتكا في العالم في عام 2021. ويتجسد ذلك في وفاة 4,1 مدنيين لكل 000 100 نسمة؛ وكانت واحدة من كل ثماني من هذه الوفيات لامرأة أو طفل. وانخفض عدد الوفيات بنسبة 26 في المائة مقارنة بعام 2020، وبنسبة 80 في المائة مقارنة بعام 2015. وعلى الرغم من الانخفاض العام، يتسم العديد من هذه الأوضاع بالهشاشة نظرا لازدياد واستمرار مخاطر التصعيد وما يرتبط بها من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحتى 12 نيسان/أبريل 2022، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل 932 1 مدنيا في النزاع الدائر في أوكرانيا والرقم الفعلي أكبر بكثير.

151 - واستنادا إلى بيانات الاستقصاءات المستمدة من 114 بلدا، أفاد في المتوسط ما يقرب من 69 في المائة من السكان بأنهم يشعرون بالأمان أو بغاية الأمان عندما يمشون على الأقدام بمفردهم في جميع أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها بعد حلول الظلام، وظلت هذه النسبة مستقرة خلال الفترة 2016-2021. ولا تزال النساء يشعرن بأمان أقل بكثير مقارنة بالرجال.

152 - وينتشر العنف ضد الأطفال على نطاق واسع، حيث يتضرر منه الأطفال بغض النظر عن الثروة أو الوضع الاجتماعي. ففي 76 بلدا (معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) تتوافر بشأنها بيانات عن الفترة من عام 2013 إلى عام 2021، تعرض 8 من كل 10 أطفال تراوحت أعمارهم من سنة واحدة إلى 14 سنة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقوبة البدنية في المنزل خلال الشهر السابق.

153 - وفي عام 2018، كانت خمس من كل 10 نساء واثنتان من كل 10 فتيات ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر الذين اكتُشفوا على مستوى العالم. وكان حوالي ثلث مجموع الضحايا الذين اكتُشفوا من الأطفال. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة الحادة في معدلات البطالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الاتجار بالأشخاص. كما أن اللاجئين الأوكرانيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، معرضون بشكل خاص لخطر الاتجار بالبشر واستغلالهم.

154 - ولا توجد بيانات قابلة للمقارنة دوليا عن العنف الجنسي في مرحلة الطفولة ضد الفتيات إلا في 60 بلدا (معظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) ولم يقدم سوى 12 بلدا مثل هذه البيانات عن الفتيان. وفي المناطق التي لها تقديرات تمثيلية في عام 2020، يراوح معدل انتشار العنف الجنسي في مرحلة الطفولة لدى الشابات اللواتي تراوح أعمارهن بين 18 و 29 عاما ما بين 2 في المائة في وسط وجنوب آسيا و 7 في المائة في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا).

155 - وبحلول نهاية عام 2020، كان 11,2 مليون شخص محتجزين خلف القضبان مقارنة بأقل من 11,8 مليون في عام 2019، وهو أول انخفاض في العقدين الماضيين. ويمكن أن تعزى إعادة التأهيل هذه إلى أسباب مختلفة، منها تدابير الإفراج في حالات الطوارئ عن السجناء وقبول عدد أقل من المحتجزين الجدد بسبب حالات التأخير في المحاكم أو انخفاض الجريمة و/أو أنشطة إنفاذ القانون خلال فترة تطبيق تدابير الإغلاق الشامل المتخذة بعد تفشي جائحة كوفيد-19. بيد أن نسبة السجناء المحتجزين دون الحكم عليهم بلغت حوالي 1 من كل 3 سجناء، وهو نفس المستوى منذ عام 2000.

156 - وفي المتوسط، نجحت الدول الأعضاء التي تتوافر بيانات عنها في تتبع 2 في المائة من الأسلحة المضبوطة التي يمكن تعقبها بين عامي 2016 و 2020. وفي الفترة 2018-2019، وفقا للبيانات المتاحة، دمرت السلطات الوطنية في المتوسط 48 في المائة من الأسلحة التي تم ضبطها والعثور عليها وتسليمها.

157 - وعلى الصعيد العالمي، تواجه واحدة من كل ست شركات تقريبا طلبات من موظفين حكوميين للحصول على رشاوى، استنادا إلى البيانات المستمدة على مستوى المؤسسات من 145 دولة مشمولة بالاستقصاءات خلال الفترة 2006-2021.

158 - وأصبحت البرلمانات وقادتها أصغر سنا وأكثر تنوعا من الناحية الجنسانية في السنوات الخمس الماضية. وبلغ تمثيل الشباب (45 عاما أو أقل) 28,1 في المائة عام 2018، وارتفع إلى 31,1 في المائة عام 2021، ثم انخفض إلى 30,2 في المائة في عام 2022. وارتفعت نسبة النساء رئيسات البرلمانات تدريجيا من 17,3 في المائة عام 2018 إلى 22 في المائة عام 2022، غير أنها لا تزال دون المتوسط العالمي لنسبة النساء في البرلمان (26,1 في المائة). وانخفضت نسبة النساء رئيسات اللجان من 26,8 في المائة عام 2021 إلى 26,2 في المائة عام 2022. ولا يزال البرلمانيون الذكور الذين تبلغ أعمارهم 46 عاما فما فوق يهيمنون على المناصب القيادية في البرلمان، حيث يشغلون 71,8 في المائة من مناصب رؤساء البرلمان و 60,5 في المائة من مناصب رؤساء اللجان.

159 - ومن خلال تزويد جميع الأطفال بإثبات الهوية القانونية منذ اليوم الأول، يمكن حماية حقوقهم وتمكين الجميع من الوصول إلى العدالة والحصول على الخدمات الاجتماعية. ولكن، استنادا إلى بيانات 2012-2021، لا تسجل على الإطلاق ولادة حوالي 1 من كل 4 أطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم اليوم. ولا يسجل إلا نصف ولادات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

160 - وحتى عام 2021، اعتمد 135 بلدا قوانين تضمن الحصول على المعلومات، واعتمد ما لا يقل عن 30 بلدا هذه الضمانات منذ عام 2015. بيد أنه يمكن تحسين تنفيذ هذه الضمانات. ومن أصل 91 بلدا وإقليما لديها قوانين متعلقة بالحصول على المعلومات، لم يكن يتوافر إلا لدى 4 في المائة منها بيانات في عام 2020 عن عدد طلبات المعلومات التي تلقتها، مما يدل على بعض الصعوبات التي تواجهها الهيئات العامة فيما يتعلق بمعالجة طلبات المعلومات ومتابعتها خلال جائحة كوفيد-19.

161 - وتباطأ التقدم في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو تعزيزها في عام 2021. وفي المتوسط، تقدمت أربع مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان بطلبات للحصول على الاعتماد كل عام للفترة 2015-2017 مقارنة بطلب جديد واحد فقط كل عام لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2021. ولا يستفيد حاليا سوى 43 في المائة من البلدان من المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

162 - على الرغم من الانتعاش القوي للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات على الصعيد العالمي، يترك العديد من البلدان النامية في مواجهة أولويات متضاربة مقابل حيز مالي محدود وهي تجد صعوبة أكبر من أي وقت مضى في تحقيق الانتعاش اقتصاديا. ونظرا لأن الجائحة بعيدة كل البعد عن الانتهاء وأن توزيع اللقاحات يتفاوت بشكل صارخ في جميع أنحاء العالم، ثمة خطر في أن يحدث تعافٍ "من مستويين" من جائحة كوفيد-19. ولما كان النظام العالمي يواجه العديد من الأزمات على الصعد الاجتماعي والصحي والبيئي وعلى صعيد السلام والأمن، هناك حاجة ماسة إلى زيادة التعاون الدولي المركز على إيجاد حلول دائمة.

الشؤون المالية

163 - استنادا إلى أحدث البيانات، شكلت الإيرادات الحكومية في حوالي 130 اقتصادا قرابة 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط العبء الضريبي الإجمالي أو الإيرادات في شكل ضرائب 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة النمو و 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

164 - وبلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية 177,6 بليون دولار (بالأسعار الحالية) في عام 2021، وهو ذروة جديدة، تمثل زيادة قدرها 3,3 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2020. ويعادل ذلك 0,33 في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مما يمثل زيادة عن نسبة الـ 0,32 في المائة في عام 2020 ولكنه أقل من الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 20 في المائة.

165 - وأظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انتعاشا قويا في عام 2021، بزيادة نسبتها 7 في المائة إلى ما يقدر بنحو 1,65 تريليون دولار من أقل من 1 تريليون دولار في عام 2020 وتجاوزت مستواها لما قبل كوفيد-19.

166 - وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، كان من المتوقع أن تنمو تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 7,3 في المائة لتبلغ 589 بليون دولار في عام 2021.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

167 - تبين أحدث البيانات أن الإقبال على الإنترنت قد تسارع خلال الجائحة. فقد ارتفع عدد المستخدمين ارتفاعا كبيرا بمقدار 782 مليون ليبلغ 4,9 بلايين شخص في عام 2021، أو 63 في المائة من السكان، مما يمثل زيادة من 4,1 بلايين شخص في عام 2019. وعلى صعيد العالم، كان 62 في المائة من الرجال يستخدمون الإنترنت، في عام 2020، مقابل 57 في المائة من النساء.

168 - واستمر ارتفاع عدد الاشتراكات في النطاق العريض الثابت باطراد، حيث بلغ المتوسط العالمي 17 اشتراكا لكل 100 نسمة في عام 2021. وفي أقل البلدان نموا، على الرغم من معدل نمو مكون من رقم من خانتين، يظل النطاق العريض الثابت امتيازا للقلة القليلة، حيث لا يتجاوز عدد الاشتراكات 1,4 اشتراك لكل 100 نسمة.

169 - وبلغ النمو في تجارة التكنولوجيات السليمة بيئيا خلال الفترة 2015-2020 نسبة 5 في المائة وهي نسبة، وإن كانت إيجابية، تمثل انخفاضا في معدل النمو الإجمالي قبل جائحة كوفيد-19 (معدل نمو بنسبة 8 في المائة خلال الفترة 2015-2019). ولئن كان للجائحة أثر سلبي على التجارة الدولية، فإن البلدان ذات الاقتصادات القوية والقواعد الصناعية و/أو المالية الكبيرة والتركيز على الابتكار تزيد من استثماراتها وتجارتها في التكنولوجيات السليمة بيئيا.

التجارة

170 - ظلت معدلات الرسوم الجمركية دون تغيير في خضم الجائحة. ولا يزال متوسط التعريفة الجمركية المرجحة في جميع أنحاء العالم مستقرا عند حوالي 2 في المائة. وتشير أحدث الأرقام لعام 2020 إلى أن منتجات الزراعة والملابس لا تزال تواجه أعلى معدلات الرسوم الجمركية، التي تبلغ نحو 6 في المائة، تليها المنسوجات بنسبة 4 في المائة والمنتجات الصناعية بنسبة 1,4 في المائة.

171 - وفي عام 2020، بلغت حصة صادرات أقل البلدان نموا في التجارة العالمية للبضائع 1,03 في المائة. وبالتالي، لم يتحقق هدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، من قيمتها البالغة 1,03 في المائة عام 2011. وبلغت حصة جميع صادرات البلدان النامية في التجارة العالمية للبضائع 45,9 في المائة عام 2020، وهي حصة تزيد بمقدار 0,6 نقطة مئوية عما كانت عليه في عام 2015.

172 - ولم يحدث أي تغير في المعاملة التعريفية الخاصة التي توفرها البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ويصح ذلك أيضا عندما تحلَّل البيانات على المستوى القطاعي. وظل متوسط الرسوم الجمركية المطبقة على منتجات البلدان النامية راكدا منذ عام 2011، وبلغ أعلى مستوى بالنسبة للملابس والزراعة (8 في المائة لكلا القطاعين) والمنسوجات (5 في المائة).

البيانات والرصد والمساءلة

173 - في عام 2021، أفاد 142 بلدا وإقليما بأن لديها تشريعات إحصائية وطنية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، ويمثل ذلك ارتفاعا من 136 بلدا في عام 2020 و 107 بلدان في عام 2016.

174 - وفي عام 2021، أبلغ ما مجموعه 150 بلدا وإقليما عن تنفيذ خطة إحصائية وطنية، مما يمثل ارتفاعا من 132 بلدا في عام 2020، مع تمويل 84 من هذه الخطط تمويلا كاملا. وأدت الجائحة إلى التأخر في وضع خطط إحصائية وطنية جديدة في جميع أنحاء العالم، ويعني ذلك أن العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية ينفذ خططا إحصائية انتهت فترتها وقد لا تغطي بالكامل أهدافها الإنمائية المتطورة.

175 - وفي الفترة بين عامي 2018 و 2019، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات إلى 662 مليون دولار. بيد أن هذا المبلغ أقل من الالتزام المقبوض في عام 2016 (674 مليون دولار). وظل الاتجاه العام لتمويل البيانات والإحصاءات راكدا في السنوات الأخيرة، حيث لم يخصص لهذا المجال سوى 0,3 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

176 - وفيما يتعلق بالفترة 2016-2020، كان لدى 148 بلدا بيانات عن تسجيل المواليد مكتملة بنسبة 90 في المائة على الأقل، وكان لدى 154 بلدا بيانات عن تسجيل الوفيات مكتملة بنسبة 75 في المائة على الأقل. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي سجلت أدنى معدل لإكمال تسجيل المواليد والوفيات، تليها شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا.